انعكاسات انعدام الأمن على التنظيمات المتطرفة -دراسة المشهد الجهادي في الساحل الافريقي-

د. امهاني أشور[1]

مقدمة

تمكنت الحركات المتطرفة من تجاوز حدود الدول، وأصبحت تمارس أنشطتها دون أن ترتبط ببقعة جغرافية، فاتجهت نحو الساحل الإفريقي، الذي عرف بدوره ظاهرة التنظيمات المتطرفة التي اختارت طريق العنف لتحقيق هدفها الأسمى المتمثل في إنشاء دولة الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة، والقائمة على تصورات فكرية ورؤى سياسية تتخذ من الجهاد[2] الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف[3].

عقب انهيار تنظيم «الدولة الإسلامية» «داعش»[4] في الشرق الأوسط، تغيرت

1- د. امهاني اشور، أستاذة باحثة بالمرصد المغربي للتطرف والعنف.

2 -المقصود بالنشاط الجهادي في هذا البحث كل أفعال الاستقطاب والتعبئة والعمليات التي تقوم بها جماعات من منطلق أنها نشاطات تعود إلى مسؤولية مقدسة، ركنها هو الجهاد الذي تتضمنه النصوص الشرعية، غير أن طبيعة هذه النشاطات المتناقضة مع مبادئ الإسلام تجعلها تدخل ضمن خانة الإرهاب، لذلك فان إطلاق مفهوم الإرهاب يجب أن يكون حذرا، والتداخل والخلط اللذان يقعان اليوم في نعت نشاط جهادي ما بالإرهابي أو بغير الإرهابي، ناتجان من تعدد الأطراف الذين يتولون تعريف هذه الأفعال وتأويلها. للمزيد انظر: كريم، مصلوح. الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الطبعة الأولى. 2014، ص 15.

3- إدريس، الكنبوري. التوحيد وأثره السياسي في فكر جماعات التشدد الديني. العرب 13. السنة 38. العدد 9974. الجمعة. 2015. ص 13.

4- تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» والذي اصطلح على تسميته اختصارا ب «داعش» تيار سلفي متفرع من الفكر السلفي الجهادي المعروف بالقاعدة.
وقد مرت «داعش» بعدة مراحل قبل أن تصل إلى ماهي عليه، فبعد تشكيل جماعة التوحيد والجهاد بزعامة أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004، تلا ذلك مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وكثف التنظيم من عملياته في دولة العراق إلى أن أصبح واحدا من أقوي التنظيمات في الساحة العراقية، وبدأ يبسط نفوذه على مناطق واسعة منها حتى عام 2006 ليخرج الزرقاوي على الملا في شريط مصور معلنا عن تشكيل مجلس شورى المجاهدين بزعامة أبو عمر البغدادي.

الخريطة الجيوسياسية للتهديد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي حيث ظهر هذا التهديد من الناحية العملية؛ متمثلا في فرع الساحل التابع لتنظيم القاعدة، المعروف باسم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبفرع تنظيم داعش في الصحراء الكبرى، وولاية غرب إفريقيا بعد مبايعة جماعة بوكو حرام لتنظيم الدولة الإسلامية.

وأصبحت منطقة الساحل الإفريقي تشهد تطورا ملحوظا في التنافس بين تنظيمي «القاعدة» «وداعش»، من أجل السيطرة والتمدد بالمنطقة، حيث يحاول الطرفان بسط سيطرتهم في منطقة الساحل، مستغلين الموقع الجغرافي المناسب لتنفيذ عملياتهم، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها: اتساع المساحة الجغرافية، وتفاقم الانتماء القبلي، والصراع على الموارد.[5]

لذلك سنقوم من خلال هذا البحث بدراسة وتحليل مختلف التنظيمات المتطرفة المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالبيئة التي تتطور داخلها بوصفها منطقة أزمات؛ وما تشهده هذه المنطقة من تدهور اقتصادي وسياسي وأمني يؤثر بشكل كبير على الأمن الدولي والإقليمي.

على هذا الأساس تثير هذه الإشكالية سؤالاً بحثياً رئيسياً مفاده: كيف ساهمت منطقة الساحل باعتبارها منطقة أزمات في تطور التنظيمات المتطرفة في المنطقة؟

في مقاربتنا لهذا الموضوع سنعتمد:

- المنهج التحليلي من أجل رصد تطورات التنظيمات المتطرفة في منطقة الساحل والكشف عن عوامل انتشارها وتفكيك البيئة التي تتحرك داخلها.
- المنهج المقارن من أجل مقارنة تواجد التنظيمات المتطرفة في منطقة الساحل الافريقي، من حيث أنماط التقارب بين فروعها أو الانقسامات التي طالتها، مع الإشارة إلى محاولة هذه التنظيمات –الموالية لكل من تنظيمي داعش والقاعدة- إقامة خلافة إسلامية في المنطقة.

يتمثل هدف «داعش» الأصلي في إقامة الخلافة في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق، وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا كدمشق وحمص وحماة وحلب والرقة ودرعا، وبعد إتمام سيطرته على بعض المدن في سوريا أعلن عن قيام ما اسماه ب «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا» في 29 يونيو 2014، وأصبح أبو بكر البغدادي، يعرف باسم أمير المؤمنين إبراهيم الخليفة، الملقب بالخليفة، كما تم تغيير اسم الجماعة إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام» للمزيد انظر: شريفة، كلاع. الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا. مجلة مدارات سياسية. المجلد 04. العدد 01. 2020، ص 67.

5- عبد الحق، باسو. العنف المتطرف يأخذ طابعا ساحليا هل هي نشأة جيل ثالث من الإرهاب. مركز الدراسات والأبحاث. أبريل 2018، ص 9.

المحور الأول: دراسة الوضع الأمني في منطقة الساحل

شهد مفهوم الأمن العديد من التطورات والتحولات، حيث تراجع المفهوم التقليدي للأمن الذي يلخص الأمن في الأبعاد العسكرية، والسياسية، ويهمل بقية الأبعاد الخاصة بالحفاظ على الدولة والمجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية، ويتجاوز المفهوم الكلاسيكي ليصل إلى مفاهيم أخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي[6].

هذا التوسع هو ميزة التهديدات في منطقة إفريقيا التي لم تعد مرتبطة بالهاجس الأمني بالمفهوم الكلاسيكي، وإنما توسعت إلى أشكال أخرى أيضاً بعضها مرتبط بالجريمة المنظمة وانتشار السلاح وبعضها الآخر بالهجرة غير الشرعية والفقر والأوبئة.

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة القيام بقراءة للوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي. من أجل الوقوف على الأسباب التي تجعل من المنطقة هشة أمنياً وسهلة الاختراق من قِبل الحركات المتطرفة التي تجتاح المنطقة، خاصة بعد ظهور تحالفات ومصالح جديدة بين تلك التيارات.

تعتبر مدرسة كوبنهاجن أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين وقد انطلق رواد هذه المدرسة من إرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات التقليدية، عن طريق مد مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري، وارتكازها على التجليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أولا: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي

يُعرف الساحل بأنه منطقة شبه قاحلة استوائية ذات طابع بيئي متجانس، ذات مساحة ممتدة لا تكاد تفصل بينها حدود طبيعية تضاريسية؛ بل هي في أغلبها حدود هندسية موروثة عن المرحلة الاستعمارية تتميز بكونها شاسعة وصعبة الضبط[7]، كما

6- تعتبر مدرسة كوبنهاجن أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الامن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين وقد انطلق رواد هذه المدرسة من إرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات التقليدية، عن طريق مد مجال البحث الى ابعد من الجانب العسكري، وارتكازها على التجليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. انظر:
Barry, Buzan. Ole, Waever. Jaap, Wilde. Security a New Framework For Analysis. Lynne Rienner Publisher. London. 1998, p.7.

7- خالد، بشكيط. التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي الارهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة. مجلة أبحاث سياسية وقانونية. العدد السادس. يونيو 2018، ص 218.

يتزايد الصراع فيها على الموارد الطبيعية من غاز وبترول ومصادر مختلفة، مما جعلها منطقة حيوية.

فتسمية الساحل[8] تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء[9]، وتعتبر من الناحية الجغرافية ذلك الهلال الغير المنتظم من شرق إفريقيا-السودان ومنطقة القرن الإفريقي-إلى غربها -السنغال وجزر الرأس الأخضر- وبالتالي فيمكن القول بان منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى والجنوبية، حيث تضم بداخل هذا الشريط عدة دول نجد منها موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان وأجزاء من إيريتريا واثيوبيا. كما هو مبين في الخريطة.

خريطة توضح منطقة الساحل الافريقي.

المصدر: https://p.dw.com/p/4R9Oc

8- خلال محاولتنا تحديد منطقة الساحل الإفريقي تبيّن صعوبة إيجاد تعريف دقيق لإقليم الساحل فما بين التعريف التاريخي الذي يعرف المنطقة بوصفها حزام التماس بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء كما كانت تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان التي كانت تطلق من قِبل الجغرافيين العرب على المنطقة العازلة بين إفريقيا البيضاء بما تشمله من المغرب العربي وإفريقيا السوداء، والتعريف الجغرافي الذي يعرف الساحل على أنه الشريط الجغرافي الممتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، ثم التعريف الجيوسياسي المعاصر الذي توسع في تعريفه لدول الساحل والصحراء بحسب إعادة التعاريف المتكررة لدول الساحل، «فمنظمة دول الساحل والصحراء» تضم عدداً من البلدان الإفريقية التي لا يسري عليها المفهوم المحدد جغرافياً للساحل والصحراء مثل إفريقيا الوسطى، وسيأخذ هذا البحث بهذه المعاني التاريخية والجغرافية والجيوسياسية للساحل والصحراء مجتمعة.

9- Mehdi, Taje. Sécurité et stabilité dans le sahel Africain. Collège de Défense de L'OTAN. NDC Occasionnel papier 19. Décembre 2006, p. 6.

ويمكن القول بأن منطقة الساحل تنقسم إلى ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: دول المركز وعمق الساحل الإفريقي المتمثل في مالي[10] النيجر والتشاد.
- المستوى الثاني: هم حواف دول الساحل الإفريقي المتمثل في السودان وموريتانيا.
- المستوى الثالث: هم الدول الثانوية التي تمس جغرافية منطقة الساحل الإفريقي، ونجد كل من الجزائر، بوركينافاسو، نيجيريا، إيريتريا، السنغال، وجزر الرأس الأخضر[11].

يتبين لنا أنه بالرغم من المساحة الكبيرة لمنطقة الساحل الأفريقي، وبالرغم من تنوع المعايير والمنطلقات لدى الباحثين في تحديد الفضاء الجغرافي لهذه المنطقة، والدول المكونة لها، إلا أن هناك شبه إجماع على أن الفضاء الجغرافي للساحل الأفريقي يشمل بلداناً شاسعة جغرافياً، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تطل غالبية دولها على منفذ بحري.

وإذا دققنا في منطقة الساحل الإفريقي نجد أن البعد الجغرافي لعب دوراً كبيراً في أهمية المنطقة كونها تمثل منطقة التقاء بالنسبة إلى مجموعة من العوالم الحضارية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية، وحتى السياسية، وخط فاصل بين إفريقيا السوداء والبيضاء، وبين الحضارة الإفريقية والإسلامية.

وبالتالي يمكن القول بأن الساحل الإفريقي هو نقطة التقاء الحضارات الإنسانية والانتماءات العرقية والدينية.

ثانيا: مظاهر انعدام الأمن في الساحل الافريقي

تتداخل مجموعة من العوامل في جعل منطقة الساحل منطقة أزمات؛ تعيش تدهورا أمنيا يؤثر بشكل كبير ومباشر على الأمن الإقليمي والدولي، إذ تشهد المنطقة مختلف الأنشطة الإجرامية من تنظيمات إرهابية وأنشطة التهريب والجريمة المنظمة

10– دولة مالي تعتبر من دول مركز الساحل الإفريقي نظرا لموقعه الجيو–استراتيجي، يتركز السكان في الجنوب بالعاصمة «باماكو» Bamako، حيث تنقسم إلى ثلاث مناطق كبرى في هذه الدولة، ونجد إقليم الشمال التي تحتوي على كيدال»، «غاو» و «تمبوكتو»، وإقليم الوسط التي تحتوي على مناطق «موبتي» «سيغو» و «كوليكور» ، وإقليم الجنوب الحيوي المشتهر بالزراعة الذي يضم العاصمة «باماكو»، «سيكاسو»، إضافة إلى منطقة «كايس» أما فيما يخص أكبر تركيز سكاني موجود بمنطقة «سيكاسو»، ويعتبر صيد الأسماك والزراعة من الأنشطة الاقتصادية المهمة في المنطقة بما تحتويه من نهرين حيويين هما «نهر السينغال» و«نهر النيجر». للمزيد أنظر: مصطفى، زهران. إفريقيا الصعود الجهادي. مقام للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. القاهرة. 2021، ص 43.

11- Mehdi, Taje. Op. Cit., p. 6.

بجميع أشكالها إضافة الى التدهور البيئي وانتشار الفقر والأوبئة، كل هذه المهددات جعلت من المنطقة بؤرة من بؤر التوتر ومنطقة حاضنة للإرهاب والتطرف.

1. الصراعات المتداخلة

يشهد الساحل الإفريقي توالي مجموعة من الأزمات على جميع المستويات، بسبب تزايد العنف وبؤر الصراع[12]. وأمام التحديات التي باتت تواجهها دول الساحل، والتي أصبحت تمسّ الأمن والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وفي ظل الأزمات المتعددة التي تتسم بالصراع والعنف بين مختلف الأحزاب والقبائل، كالصراع القائم بين قبائل الفولاني والهوسا المنتشرة على نطاق واسع من تشاد إلى السنغال، باتت منطقة الساحل الإفريقي تعيش حالة من عدم الاستقرار وصراعًا مستمرًا في بيئة قاسية.

ويزداد هذا الوضع تعقيدًا في ظل التنافس على استغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، واتساع المساحات الجغرافية التي يصعب على الدول السيطرة عليها[13]، نظرًا لضعف قدراتها، بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية التي تدفع السكان إلى التنقل المستمر، مما يُضعف ارتباطهم بالمكان ويزيد من صعوبة بسط الدولة سيادتها على حدودها.

وقد أدى كل ذلك إلى خلق بيئة مواتية سمحت للتنظيمات المتطرفة بالتوسع في عملياتها وتجنيد مقاتلين جدد[14]، مستغلةً تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ضعف الدول وهشاشة أنظمتها السياسية.

2. توظيف الجماعات المتطرفة لأزمات الساحل

تمكنت الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل من استغلال المناطق الحدودية؛ حيث يقل الوجود الأمني، وتمثل المناطق المتاخمة للحدود جميع أحداث العنف المسجلة في عام 2022.[15]

12- من بينها أزمة الطوارق في مالي، تصعيد الهجمات من قبل الجماعات المتطرفة المسلحة حيث استهدفت بشكل متكرر قوات الأمن والمدنيين وأبلغ مثال هو مقتل الرئيس التشادي إدريس ديبي ايتنو في أبريل 2021. للمزيد أنظر : حليمة، سبتي. التفاعل الشبكي لمصفوفة الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي بين تعقد التهديدات وتعدد الفواعل. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد 11. العدد 01. يناير2022، ص214.

13- Amy, Niang. Le boom des saisons dans l'espace sahélo-saharien proto-révolution. Désintégrations et reconfigurations sociopolitiques. Afrique contemporaine, n° 245. 2013/1. De Boeck Supérieur, p. 55.

14- مصطفى زهران. إفريقيا الصعود الجهادي. مرجع سابق، ص88.

15- خمس مناطق للعنف الإسلامي المتشدد في منطقة الساحل. مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية.19 أكتوبر2022، ص5.

وقد اعتبرت الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى الجماعة الرئيسية التي تحاول استغلال حدود النيجر مع مالي وبوركينافاسو لتوسيع نفوذها ، حيث يلاحظ في عام 2020 ازدياد نشاطها وتوسعها في النيجر بدءا من الشمال(حدود مالي والنيجر) والشرق (حدود مال وبوركينافاسو) وقد تم تسهيل عملياتهم في المناطق الحدودية بسبب ضعف وجود قوات الأمن في المناطق النائية16، بالإضافة إلى أن نسبة العنف ضد المدنيين أعلى بكثير من جميع أشكال العنف الأخرى في النيجر، حيث تستهدف الدولة الإسلامية المدنيين في أكثر من نصف هجماتها في هذه المنطقة[17].

وأيضا هناك عامل آخر وهو البيئة المناسبة لانتشار الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ذلك أن المناطق الشمالية من مالي تخضع لسيطرة شديدة من قبل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي تعتمد على الطوارق مثل أنصار الدين.

وفيما يلي جرد لأهم التنظيمات المتطرفة التي تنشط في المنطقة:

خطاطة توضح انتشار التنظيمات المتطرفة في الساحل الإفريقي.

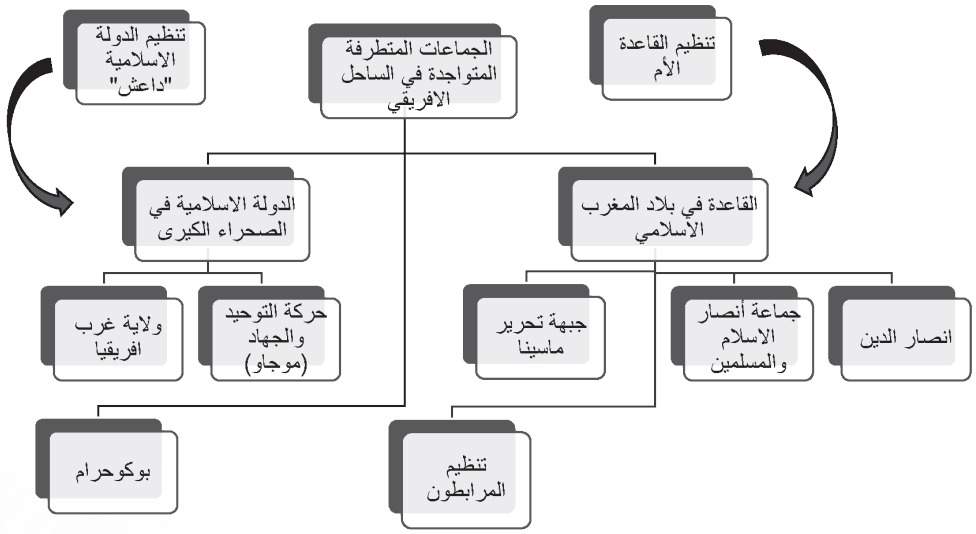

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع في الهامش[18].

16- الإرهاب في منطقة الساحل حقائق وأرقام. التقرير الثالث المشترك بين محور المسبار الاستراتيجي للناتو في الجنوب والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب. يناير 2019 دجنبر 2020، ص20.

17- خمس مناطق للعنف الإسلامي المتشدد في منطقة الساحل. مرجع سابق، ص5.

18- Maj Ryan ck hess, Usaf. Lasso au haboub contrer la Jama'at Nasr al-islam wal Muslimin au Mali. Journal des affaires européennes moyen-orientales et africaines. Aout 2020, p.13.

هـذا الانتشـار الكبيـر للتنظيمـات المتطرفـة في منطقـة السـاحل خصوصـا؛ وفي افريقيـا عامـة يؤكـد مـا جـاء في دراسـة مطولـة، وقديمـة، للقيـادي «أبـو عـزام الأنصـاري» الـذي أعـاد نشـرها منتـدى «منبـر الإعـلام الجهـادي»، حيـث أكـد أن المنـاخ في إفريقيـا، مناسـب لاسـتغلاله لإعـادة الانطـلاق مـن افريقيـا مـرة أخـرى، إلـى أماكـن أخـرى في العالـم لاسـيما وأن مجموعـة من القـادة العسـكريين ينحـدرون مـن شـمال أفريقيـا (مصـر، ليبيـا، الجزائـر، موريتانيـا)[19]، وهـو أمـر اسـتدعى التفكيـر في تغييـر الخطـط للتواجـد بقـوة، وخصوصـا في السـاحل الإفريقـي وشـمال إفريقيـا.

إذا فمـا يحصـل بمنطقـة السـاحل الإفريقـي مترابـط إلـى حـد كبيـر مـن خـلال مجموعة من العوامل[20] :

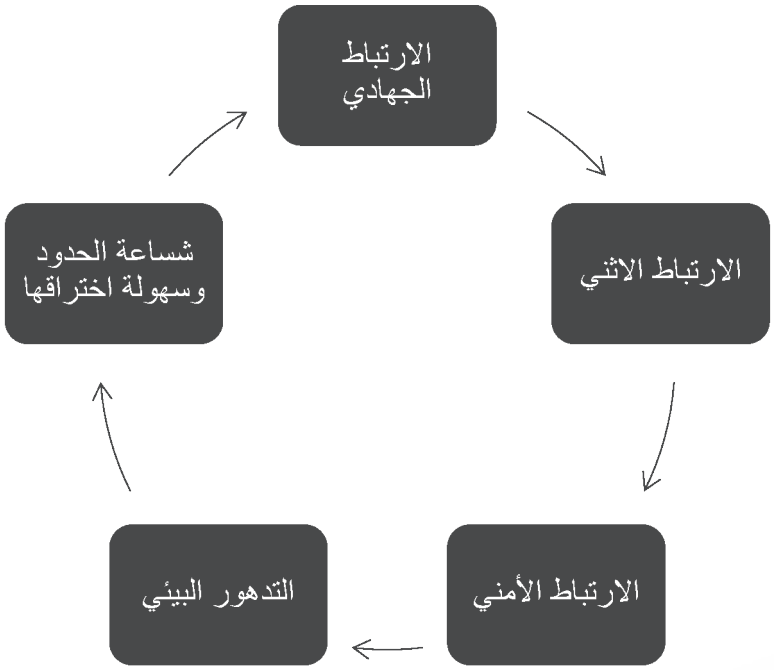

- عامـل الارتبـاط الجهـادي الـذي يتجسـد في العلاقـات المتبادلـة بـين التنظيمـات المتطرفـة مثـل تنظيـم القاعـدة ببـلاد المغـرب الإسـلامي، وحركـة التوحيـد والجهـاد في غـرب إفريقيـا، وغيرهـا من التنظيمـات المتواجـدة في المنطقـة.
- عامـل الارتبـاط الإثنـي، الـذي يتمثـل مـن خـلال انتشـار مجموعـة الطـوارق في الجنـوب الغربـي الليبـي، وعلاقـات القرابـة الوثيقـة التـي تربطهـم مـع نظرائهـم الذين يقطنون بالشمال المالي.

19- ماهر، فرغلي. داعش والقاعدة العقل والاستراتيجية. دار دلتا للنشر والتوزيع. 2017. ص161.

20-مؤشـر الإرهـاب العالمـي 2022 قيـاس تأثيـر الإرهـاب. التحالـف الإسـلامي العسـكري لمحاربـة الإرهاب. تقارير دولية. العدد 37. 2022، ص ص 11-10.

- عامل الارتباط الأمني، حيث انفلات الأوضاع الأمنية في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي والذي يقابله انهيار الأمن في منطقة الساحل[21]، الشيء الذي أفرز انتشارا كبيرا لأنشطة الجريمة المنظمة من تهريب للمخدرات، وتجارة الأسلحة، واختطاف الرهائن، لتمثل مصادر مالية بالنسبة للجماعات والتنظيمات المسلحة.
- عامل الحدود الغير مراقبة والصعبة التحكم، الشيء الذي يسهل عملية الاتصال بين هذه التنظيمات، ونسج علاقات تحالف فيما بينها.
- التدهور البيئي[22]، حيث لا يمكن الفصل بين التدهور البيئي وتصاعد التنظيمات المتطرفة، فالبلدان التي تعاني من تدهور بيئي هي أيضا من بين البلدان الأكثر عنفا. وهو ما يزيد من تدهور الأوضاع الأمنية خصوصا وأن التنظيمات المتطرفة تعمل دائما على تطوير عملياتها بما يتناسب مع التطورات البيئية، وهو ما يجعلها دائما في وضع متقدم عبر استغلال الفراغ الأمني أو السياسي من أجل التمدد والانتشار في المنطقة.

المحور الثاني: إمكانية قيام خلافة افريقية في الساحل

تتشكل التنظيمات المتطرفة دائما داخل بيئات مليئة بالصراع وعدم الاستقرار السياسي، حيث تتطلع تلك الجماعات إلى إحداث تغيرات سياسية مختلفة، وهو ما نجده في منطقة الساحل والصحراء حيث البيئة مناسبة لظهور وتنامي تلك التنظيمات وذلك نتيجة لعدة عوامل:

- وجود مجموعات كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي سعى -بشكل كبير- إلى استقطاب وتجنيد عناصر عدة لتعزيز تواجده وقوته، فتمكن من توطيد علاقته مع عناصر داخل الطوارق، كما كون علاقات مع جماعات أخرى كأنصار الدين والمرابطين وكتيبة ماسينا.
- ظهور تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، والذي سعى إلى تكوين فروع له في المنطقة، ونسج علاقات مع تنظيمات أخرى كتنظيم بوكو حرام، الذي كان من نتائجه حدوث انشقاقات داخل تنظيم بوكو حرام، لتتشكل جماعات تدين بالولاء لداعش كتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا.

21- محمد السعيد، حجازي. إشكالية الأمن بمنطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد المحلية والإقليمية. مجلة القانون والعلوم السياسية. المجلد 06. العدد 02. 2020، ص17.

22-نصير، خلفة. انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين منطقة الساحل الافريقي نموذجا. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية. المجلد 11. العدد 01. 2021، ص 95.

أولا : ركائز الخلافة الإسلامية في الفكر المتطرف

تتنافس الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، وخاصة تلك الموالية لتنظيمي «القاعدة» و«داعش»، على التوسع والسيطرة على الأراضي. ويوحّد هذه الجماعات هدف مشترك يتمثل في إقامة خلافة إسلامية في المنطقة[23]، غير أن هناك تباينًا في وجهات النظر بين التنظيمين بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف.

ففي حين يرى تنظيم «القاعدة» أن إقامة دولة إسلامية ليست أولوية في ظل الظروف الراهنة، ويُفضّل التركيز على دعم الثورات ضد الأنظمة التي يعتبرها معادية، مع الامتناع عن تبنّي سياسات قد تثير سخط الشعوب تلك الدول[24]، يختلف نهج تنظيم «داعش»، الذي يحرص على إقامة دولة الخلافة الإسلامية من خلال التوسع على أساس «نموذج الولاية»، ولا يقبل «الخليفة» المبايعات إلا وفق شروط محددة، قبل إقامة علاقات تنظيمية مع الجماعات أو الجهات الموالية[25].

ثانيا: محاولة الجماعات المتطرفة إقامة الخلافة في الساحل

تعطي منطقة الساحل الإفريقي، أو ما يطلق عليه قوس الأزمة، التنظيمات المتطرفة فرصة لإقامة دولتهم الإسلامية المزعومة بعد الهزائم الكبرى التي لحقت بهم في سوريا والعراق، إذ تمثل المناطق الحدودية التي يصعب التحكم بها والتوترات العرقية والدينية، بيئة مناسبة لتنظيمات مثل: داعش، وبوكو حرام، والقاعدة من أجل التنسيق فيما بينها وكسب أراض جديدة، لإنشاء الخلافة الاسلامية.

23- تقى، النجار. العلاقة بين القاعدة و«داعش» في منطقة الساحل. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية. العدد 10. فبراير 2021، ص39.

24- في السياق ذاته، نشرت «ولاية اليمن» التابعة لتنظيم «داعش» في 30 أبريل 2020 م إصدارا مرئيا بعنوان «معذرة إلى ربكم» (لمدة 52 دقيقة) مقسما الى جزأين؛ يتعلق أولهما بتعامل تنظيم «القاعدة» مع ثورات الربيع العربي. وينصرف ثانيهما إلى الهجوم على «القاعدة» في شبه جزيرة العرب، حيث يتهم تنظيم «داعش» تنظيم «القاعدة» بالتردد في القضية الحاسمة المتمثلة في إقامة «دولة إسلامية». موجود على الرابط: -ttps://www.akhbaralaan.net/news/special reports/2020/04/30/إصدار-جديد-لداعش-في-اليمن-عن-فشل-القاعدة-في-استثمار-الربيع-العربي. تاريخ اخر زيارة 24/04/2025.

25- في 13 نونبر 2014 وبعد أسبوع على قبول البيعة وإقامة ولايات في ليبيا، والجزائر، ومصر، واليمن، والمملكة العربية السعودية شرحت الدولة الإسلامية هذه العملية في العدد الخامس من مجلة دابق في مقال حمل عنوان «باقية وتتمدد» في إشارة إلى الشعار الأساسي للدولة الإسلامية، شرح من خلاله المؤلفون في دابق أنه قبل إعلان ولايات جديدة في 13 نونبر2014 بعد أن أعلن عدد من الجماعات الولاء للخلافة ، يجب على الدولة الاسلامية تعيين قيادة جديدة أو الاعتراف بالقيادة الحالية من قبل الخليفة لتلك الأراضي التي أعلنت فيها مجموعات متعددة البيعة لتنظيم الدولة الاسلامية، أو إنشاء خط تواصل مباشر بين الخلافة والقيادة من أجل تسهيل الحصول على معلومات وتوجيهات من الخليفة، وتتم الموافقة على أن تضم الفروع الجديدة المحتملة قادة يتمتعون بقدرة على المحافظة على الاتصال مباشر مع الخليفة قبل قبول إعلان البيعة. للمزيد أنظر :تشارلز، ليستر. التنافس الجهادي الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة. بروكنجز. الدوحة.16 يناير 2016، ص19.

1. بوكو حرام

من المظاهر الرئيسية لظهور الخلافة الساحلية في إفريقيا جماعة بوكو حرام، التي ظهرت في شمال شرق نيجيريا في عام 2009، وسعت إلى إقامة دولة إسلامية في المنطقة، مستخدمة العنف لتحقيق أهدافها، كما سعت الجماعة إلى توسيع نفوذها في البلدان المجاورة، بما في ذلك النيجر والكاميرون وتشاد؛ وكانت قد بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2015، الذي كان قد أسس خلافة في سوريا والعراق، وعزز هذا التحالف الروابط بين الجماعات الإسلامية في إفريقيا والشرق الأوسط.

2. تنظيم الدولة الاسلامية في الصحراء الكبرى

سعى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى إلى إقامة خلافة في إفريقيا، ويُعد هذا التنظيم امتدادًا لتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا. وقد عملت هذه الجماعة على توسيع نفوذها في القارة، مستغلةً التوترات العرقية والصراعات الطائفية لتعزيز وجودها، مستفيدةً من ضعف الحكومات المحلية وانتشار الفساد لبناء شبكات دعم وتمويل، كما حدث في مدينة سرت الليبية.

إلا أن التنظيم فشل في الحفاظ على وجود دائم في المنطقة، بسبب سلوكه العنيف تجاه السكان المحليين، وعجزه عن التفاعل مع تعقيدات الصراعات الداخلية في ليبيا، مما حال دون ترسيخ حضوره فيها[26].

ومن جهة أخرى حاول تنظيم الدولة الإسلامية في المغرب دون جدوى تأسيس وجود دائم له من خلال انشاء خلية «أسود الخلافة في المغرب الأقصى»[27]، التي كانت على ارتباط وثيق بقيادات بارزة في تنظيم «داعش» بالساحل، حيث تلقى أعضاء الخلية دعما مباشرا من تنظيم الدولة الاسلامية بالساحل الافريقي؛ شمل توجيهات عملياتية وأسلحة تم تهريبها من منطقة الساحل حيث ينشط التنظيم في شبكات التهريب والجريمة المنظمة[28].

نلاحظ ان أسلوب ادارة هذه الخلية ينسجم مع النهج العملياتي الذي تعتمده «داعش» في الساحل الافريقي، حيث يقوم قادته بتوجيه عملياته عن بعد عن طريق

26- Service canadien du renseignement de Sécurité. Le terrorisme en Afrique du Nord et au Sahel. La menace régionale se répand-elle. Points saillants de l'atelier. Décembre2016. Canada, p.9.

27- حبوب الشرقاوي. المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني. ندوة صحفية.

28- مصطفى زهران. مصادر تمويل الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد 10. فبراير 2021، ص61.

وسطاء محليين تلقوا تكوينا ايديولوجيا وعملياتيا من قبل قادة التنظيم في الساحل، مستغلين حالة عدم الاستقرار في دول المنطقة وضعف الرقابة الأمنية في بعض المناطق الحدودية لتهريب الأسلحة عبر مسالك التهريب الممتدة من مالي والنيجر وصولا الى حدود المغرب.

3. جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وحلم القاعدة في الخلافة

بعد أن أعادت الجماعة السلفية للدعوة والقتال تسميتها ب «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»[29]، بدأ التنظيم بنسج علاقات وثيقة مع القبائل المتواجدة في المنطقة الساحلية واستطاع التعايش معها باعتبارها قبائل محافظة ؛ ولم تكن تعاليم الإسلام غريبة عليهم، حيث تمكن التنظيم من التوغل في أقاليم مالي[30] وتحالف مع الأزواد، وبذلك تمكن تنظيم القاعدة من فهم التركيبة الاجتماعية المعقدة؛ وقام بانشاء علاقات وثيقة بين أفراد هذه الجماعات وبين القبائل المتواجدة في المنطقة.[31]

29- في 26 يناير 2007، غيرت الجماعة السلفية للدعوة والقتال اسمها وأصبحت تدعى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وسعيا إلى التميز عن التسمية السياسية التي أعطاها القادة السياسيون المسؤولون عن تأسيس اتحاد المغرب العربي، أطلقوا على المنطقة اسم المغرب الإسلامي بدلا من المغرب العربي، فهل كان غرضهم من ذلك هو الابتعاد عن السياسة أم أن هناك أسباب أخرى أعمق؟ من الممكن أن يعتبر تنظيم القاعدة أن منطقة المغرب الإسلامي المتواجدة في تصوره لا تتوافق مع نفس المجال الذي يطلق عليه السياسيون تسمية المغرب العربي، فبالنسبة لأمراء الجماعة السلفية للدعوة والقتال، يمتد نطاق المغرب الإسلامي إلى منطقة الساحل، حيث ليست الساكنة برمتها من العرب، أوأن تسمية المغرب الإسلامي بدلا من المغرب العربي تلمح إلى طموح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتوسيع أنشطتها إلى ما وراء المنطقة المعروفة بالمغرب العربي.

30- لقد شكل وصول طلائع تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية (التي ستصبح لاحقا تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي) في بداية النصف الثاني من سنة 2003، انطلاقة تغلغل المد السلفي الجهادي في منطقة أزواد بشمال مالي، وكان في طليعة من وصلوا إلى تلك المنطقة، القياديان البارزان في التنظيم عمار الصايفي الملقب ب «عبد الرزاق البارا» و «مختار بلمختار» المكنى «خالد أبو العباس» والمعروف بلقبه «بلعور» فاختار «عبد الرزاق البارا» مغادرة شمال مالي والتوغل في الصحراء الكبرى بحثا عن موطن أكثر أمنا، فوقع في قبضة عناصر «الحركة من أجل العدالة والديمقراطية»، المتمردة في التشاد، وتم تسليمه إلى الجزائر بواسطة ليبية.
أما بلعور فقد قرر الاستقرار في صحراء أزواد وما جاورها من الحدود مع كل من الجزائر وموريتانيا والنيجر وذلك قبل سنة 2005 بقليل، وقد عمد إلى نشر الدعوة السلفية الجهادية في مجتمع أزواد بشقيه الطوارقي والعربي، وحتى أن مجموعات الزنوج من السونغاي كان لها حظها من تلك الدعوة، وقد ساعده على تحقيق اختراق كبير في تلك المنطقة، غياب كل أنواع الأعمال الدعوية والفكرية هناك، فضلا عن هشاشة التدين وعدم اهتمام الناس بالعلوم الدينية، بسبب غلبة حياة الصحراء التي تتسم بالقساوة وشظف العيش فقد قدم «بلعور» وأنصاره «الفكر السلفي الجهادي» للناس باعتباره الدين الحقيقي. للمزيد أنظر: محمد، بوبوش. الأمن في منطقة الساحل والصحراء. دار الخليج للنشر. عمان. 2016، ص59.

31- اكتسب تنظيم القاعدة في بلا المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به، والتي كان وجودها ملحوظا في شمال مالي، دعما تدريجيا من السكان المدنيين، تزوج أفرادها من أقارب زعماء محليين وحصلوا على دعمهم، كما قاموا بتوفير الخدمات الأساسية التي لم تتمكن الحكومة من توفيرها، مثل خدمات صحية وتوفير الهواتف المحمولة، وتحفيز الاقتصاد المحلي، وكذلك

ومن جهة أخرى، توحد أتباع القاعدة في الساحل لتشكيل جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» سنة 2017، وهي تحالف يضم العديد من الجماعات المتطرفة، حيث توحد أتباع القاعدة في الساحل لتشكيل هذه الجماعة[32]؛ وتولى قائد أنصار الدين «إياد اغ غالي»، قيادة هذا التحالف[33].

وعند مقارنة باقي التنظيمات المتواجدة في الساحل والموالية لتنظيم «داعش» بالقاعدة فسنلاحظ بأن هذه الأخيرة تسيطر من خلال حلفائها على المشهد الجهادي، وتتمتع بدعم مناصريها مثل «أنصار الدين» وتحظى بدعم من السكان المحليين[34].

اعتمد التنظيم في استراتيجيته التوسعية على شبكات اكتتاب تابعة له في دول المنطقة[35] ؛ ولولا التدخل الفرنسي واضطرارها للانسحاب من مجموعة من المناطق

حماية السكان من الهجمات الإجرامية المتواجدة بالمنطقة، وبذلك حرصت هذه الجماعات على ألا يكون دعم أعضائها قائما على المعتقدات الدينية فقط بل اكتسب أيضا دلالات عرقية ومحلية وعائلية. للمزيد أنظر:

Mrta Summers, Montero. Enfrentamientos entre el JNIM y EIGS. Cambios en el Equilibrio Terroriste del Sahel. Ieee. Es. Documento de Opinion. 6 de Julio de 2020, p.5.

32- لم يقتصر الاندماج على التنظيمات الجهادية فيما بينهم ، ولكن عملت جماعات مثل القاعدة على الاندماج القبلي عن طريق دراسة متطلبات المجتمعات المحلية وطبيعتها، واللجوء إلى مساعدة المجتمع عن طريق توفير الحماية وتسهيل عمل المستشفيات ومرور سيارات الإسعاف عبر الطرف الخاضعة لهم ، علاوة على توطيد العلاقات مع الأسر المحلية من خلال علاقات النسب التي سهلت إلى حد كبير في الحصول على بعض الدعم من أموال وأسلحة، وهو ما يوضح قدرة هذه الجماعات في منطقة الساحل على التكيف من خلال الاندماج سواء على مجموعات منافسة أو مجموعات أخرى، نظرا لما تميزت به من مرونة جعلتها تتنازل عن الصورة النمطية التي عرفت عن التشدد الأيديولوجي لهذه النوعية من التنظيمات. أنظر شيماء، سمير. محمد، حسين. استراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد 10. فبراير 2021، ص 19.

33- Katherine, Zimmerman. Salafi-Jihadi Ecosystem in the Sahel. American Enterprise Institute. April 2020 , p. 4.

34- Service canadien du renseignement de Sécurité. Le terrorisme en Afrique du nord et au Sahel. Op. Cit., p. 10.

35- قام تنظيم القاعدة بإرسال عناصر للإقامة في موريتانيا والنيجر ومالي والسنغال وكلفهم باكتتاب العناصر الراغبين في الانضمام للتنظيم ومبايعته، وتأخذ البيعة ثلاثة أشكال:
أولا أن تتم بشكل مباشر بين الفرد والجماعة، وهذه الحالة تتم غالبا من طرف الأشخاص الذين يصلون إلى معسكرات التنظيم طلبا للالتحاق به، حيث يقوم أمراء التنظيم بدعوتهم لمبايعتهم بشكل مباشر، وهذا ما حصل مع أغلبية أعضاء التنظيم الذين يتم تجنيدهم من طرف العناصر المقيمين في بلدانهم، والذين يقومون بإرسالهم إلى المعسكرات في شمال مالي، ليقدموا البيعة للأمراء بشكل مباشر.
ثانيا أن تتم البيعة بواسطة شخص مأذون له من طرف احد أمراء التنظيم، يأخذ البيعة لنفسه نيابة عن الأمراء، من العناصر الراغبين في الانتماء للتنظيم بعد أن يطلعهم على انه مفوض لأخذ البيعة من ذلك الأمير، وتكون تلك البيعة في النهاية للتنظيم، لكنها بواسطة شخص مأذون له، وهذا ما حصل مع عناصر تنظيم «أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط» في موريتانيا،

ومحاولة الجماعات الأخرى منافستها لفرضت نفسها أكثر في المنطقة.

خاتمة

ويتضح من خلال هذه الدراسة أن إنشاء خلافة في إفريقيا من قبل تنظيم «داعش» أو تنظيم «القاعدة» يشكل تحديا صعبا؛ يتطلب تحولا جذريا في الظروف السياسية والاجتماعية في المنطقة، على الرغم من أن التنظيمين قد أقاما وجودا فعليا في منطقة الساحل، إلا أن إنشاء خلافة في المنطقة أمر صعب، نظرا لمجموعة من العوامل:

يتضح من خلال ما سبق أن منطقة الساحل الإفريقي تواجه مجموعة من التهديدات، أبرزها انتشار الجماعات المتطرفة، والاتجار غير المشروع، والجريمة المنظمة. وقد زاد من تعقيد الوضع الروابط القائمة بين هذه الشبكات، التي تستفيد من سهولة اختراق الحدود بين دول الساحل، مما أسهم في زعزعة استقرار المنطقة.

وقد اجتذب هذا الوضع عددًا من التنظيمات المتطرفة التي استغلت هشاشة الأوضاع، ونسجت علاقات تعاون فيما بينها، ومارست أنشطة مثل الخطف، والتجنيد، والسطو، لتحقيق أهدافها المتمثلة في إقامة خلافة إسلامية في إفريقيا.

الذين اخذ منهم زعيم التنظيم «الخديم ولد السمان «المكنى «أبو بكر السباعي «البيعة له على انه هو نفسه بايع المختار بلمختار أمير الصحراء، وهذا الأخير بايع قيادة التنظيم في الجزائر، وبالتالي يكون هؤلاء العناصر قد بايعوا قيادة التنظيم عبر سلسلة من الوسطاء.

ثالثا أن يأخذ الشخص البيعة لنفسه من العناصر الراغبين في مبايعته، دون أن يكون مخولا آو موفدا من طرف أي من قادة التنظيم، ثم يقوم هو بمبايعة قادة التنظيم بعد ذلك باسمه وباسم العناصر الذين بايعوه سابقا، وقد حصلت مثل هذه البيعة-على سبيل المثال لا الحصر- مع أمير «كتيبة صلاح الدين» في جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا «سلطان ولد بادي المكنى «أبو علي» حين قرر نهاية عام 2012 الانفصال عن تنظيمه، ومبايعة «جماعة أنصار الدين «فقام بمبايعة زعيم الجماعة إياد اغ غالي باسمه ونيابة عن عناصر الكتيبة الذين بايعوه قبل ذلك.

وأشهر صيغة للبيعة متداولة بين أعضاء التنظيم هي «أبايعك على السمع والطاعة، في المنشط والمكره، وفي العسر واليسر، وعلى أثرة علي، وان لا أنازع الأمر أهله، إلا أن أرى كفرا بواحا عندي من الله فيه برهان».

كما أن هناك بيعة أخرى تتجدد بشكل دائم، ويتم أخذها على عناصر التنظيم رغم مبايعتهم السابقة، وهي بيعة أمراء المهام، حيث يقوم أمير الكتيبة أو السرية بتعيين أمير على أي مجموعة يرسلها في مهمة، وغالبا ما تكون تلك المهمة قتالية أو محفوفة بالمخاطر وعند اقتراب اللحظات الحاسمة في المهمة، يقوم أمير تلك المجموعة بأخذ البيعة على الموت عادة لأميرهم بان يقاتلوا معه حتى يهلكوا أو ينتصروا، وأن لا يفروا من أرض المعركة ولا يستسلموا إلا إذا نفذت ذخيرتهم وأحيط بهم، لكن هذه البيعة تنقضي بانقضاء المهمة التي كلفت بها المجموعة، كما تنتهي معها إمارة أمير المجموعة بمجرد تنفيذ المهمة والعودة إلى معسكرات التنظيم. أنظر محمد، محمود أبو المعالي. التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء. الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الأولى. الدوحة. يناير2017، ص 126-125.

وتُظهر هذه الدراسة أن مشروع إنشاء خلافة في إفريقيا من قبل تنظيم «داعش» أو تنظيم «القاعدة» يواجه تحديات كبيرة، ويتطلب تحوّلًا جذريًا في الظروف السياسية والاجتماعية في المنطقة. فرغم أن التنظيمين قد نجحا في ترسيخ وجود فعلي في منطقة الساحل، إلا أن إقامة خلافة إسلامية تظل هدفًا بعيد المنال، وذلك بالنظر إلى مجموعة من العوامل، من بينها:

- تتميز المنطقة بتنوع عرقي وثقافي كبير، مما يجعل من الصعب على مجموعة واحدة السيطرة على جميع السكان، بالإضافة إلى ذلك، تتميز المنطقة بالصراعات بين المجموعات العرقية والقبلية المختلفة، والتي يمكن أن تحبط جهود إنشاء الخلافة.
- بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومات المحلية قوات عسكرية لمحاربة الجماعات الجهادية المتواجدة في المنطقة، مما يجعل من الصعب على تنظيم «داعش» أو تنظيم «القاعدة» الحفاظ على وجود مستمر في المنطقة.

فحدود انتشار هذه الجماعات في منطقة الساحل يعتمد على العديد من العوامل، مثل تنظيمهم ودوافعهم وقدرتهم العملياتية، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها قوات الأمن المحلية لمحاربتهم.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- مصطفى زهران. إفريقيا الصعود الجهادي. مقام للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. القاهرة.2021.
- أبو المعالي، محمد محمود. التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء. الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الأولى. الدوحة. يناير2017.
- بوبوش، محمد. الأمن في منطقة الساحل والصحراء. دار الخليج للنشر. عمان. 2016.
- فرغلي، ماهر. داعش والقاعدة العقل والاستراتيجية. دار دلتا للنشر والتوزيع. 2017.
- مصلوح، كريم. الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الطبعة الأولى. 2014.

المقالات:

- باسو، عبد الحق. العنف المتطرف يأخذ طابعا ساحليا هل هي نشأة جيل ثالث من الإرهاب. مركز الدراسات والأبحاث. أبريل2018.
- بشكيط، خالد. التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة. مجلة أبحاث سياسية وقانونية. العدد السادس. يونيو 2018.
- خلفة، نصير. انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين منطقة الساحل الافريقي نموذجا. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية. المجلد 11. العدد 01. 2021.
- زهران، مصطفى. مصادر تمويل الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد 10. فبراير 2021.
- سبتي، حليمة. التفاعل الشبكي لمصفوفة الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي بين تعقد التهديدات وتعدد الفواعل. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد 11. العدد 01. يناير2022.
- سمير، شيماء. محمد حسين. استراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد 10. فبراير 2021.
- الكنبوري، إدريس. التوحيد وأثره السياسي في فكر جماعات التشدد الديني. العرب 13. السنة 38. العدد 9974. الجمعة .2015.
- ليستر، تشارلز. التنافس الجهادي الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة. بروكنجز. الدوحة. 16 يناير 2016.
- النجار، تقى. العلاقة بين القاعدة و«داعش» في منطقة الساحل. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد 10. فبراير 2021.
- كلاع، شريفة. الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا. مجلة مدارات سياسية. المجلد 04. العدد 01. 2020.
- محمد السعيد، حجازي. إشكالية الأمن بمنطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد المحلية والإقليمية. مجلة القانون والعلوم السياسية. المجلد 06. العدد 02. 2020.

الوثائق والتقارير:

- الإرهاب في منطقة الساحل حقائق وأرقام. التقرير الثالث المشترك بين محور المسبار الاستراتيجي للناتو في الجنوب والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب. يناير 2019 دجنبر 2020.
- خمس مناطق للعنف الإسلامي المتشدد في منطقة الساحل. مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية.19 أكتوبر2022.
- مؤشر الإرهاب العالمي 2022 قياس تأثير الإرهاب. التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب. تقارير دولية. العدد 37. 2022.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les ouvrages :

- Barry, Buzan. Ole, Waever. Jaap, Wilde. Security a New Framework For Analysis. Lynne Rienner Publisher. London. 1998.

Les articles :

- Amy, Niang. Le Boom des saisons dans l'espace Sahélo-Saharien proto-révolution. Désintégrations et reconfigurations sociopolitiques. Afrique contemporaine. N° 245. 2013/1. De Boeck Supérieur.
- Maj Ryan ck hess, Usaf. Lasso au haboub contrer la Jama'at Nasr al-islam wal Muslimin au Mali. Journal des affaires européennes moyen-orientales et africaines. Aout 2020.
- Montero, Marta Summers. Enfrentamientos entre el JNIM y EIGS. Cambios en el equilibrio terroriste del Sahel. Ieee. Es. Documento de opinion. 6 de Julio de 2020.
- Taje, Mehdi. Sécurité et stabilité dans le sahel Africain. Collège de Défonce de L'OTAN. NDC Occasionnel papier 19. Décembre 2006.
- Zimmerman, Katherine. Salafi-Jihadi Ecosystem in the Sahel. American Enterprise Institute. April 2020.

Les rapports :

- Service canadien du renseignement de Sécurité. Le terrorisme en Afrique du Nord et au Sahel. La menace régionale se répand-elle. Points saillants de l'atelier. Décembre 2016. Canada.

تأثير جماعة بوكو حرام على الأمن في غرب إفريقيا: دراسة حالة نيجيريا والكاميرون

د. عبد الرحمان كامل [1]

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النّشأة والتحوّلات الاستراتيجية لجماعة بوكو حرام ما بين عامي 2002 و2024، بالتركيز على الانقسام الداخلي بين جناحي أبوبكر شيكاو وأبو مصعب البرناوي، وآليات التجنيد المعتمدة ومصادر التمويل وممرّات التهريب. وتنطلق الدراسة من مشكلة تصاعد التهديد العابر للحدود في حوض بحيرة تشاد وتأثير ضعف الاستجابات الأمنية التقليدية. وللإجابة عن المشكلة البحثية تمّ توظيف المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن والاستناد إلى مصادر ميدانية نيجيرية وكاميرونية وغربية. وخلصت النتائج إلى أنّ الطبيعة الهجينة لجماعة بوكو حرام تتطلّب مقاربة أمنية متعدّدة الأبعاد، تشمل المواجهة العسكرية والاستخباراتية والتنمية المحلية في مناطق التمرّد، وتجفيف منابع التجنيد. وتُوصي الدراسة بتعزيز التعاون الإقليمي وإصلاح الأجهزة الأمنية، وإدماج المجتمعات المحلية في جهود الاستقرار كخيار استراتيجي لمواجهة تهديد بوكو حرام على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المسلحة، الأمن، إفريقيا، التطرّف الديني، جماعة بوكو حرام.

Abstract

This study aims to analyze the emergence and strategic transformations of Boko Haram between 2002 and 2024, focusing on the internal division between the wings of Abubakar Shekau and Abu Musab al-Barnawi, as well as the recruitment mechanisms, sources of funding, and smuggling routes used by the group. The study starts from the problem of the escalating cross-border threat in the Lake Chad basin and the impact of weak traditional security responses. To answer the

1- د. عبد الرحمن كامل، أستاذ بكلية الحقوق بجامعة القاضي عياض بمراكش.

research question, descriptive, analytical, and comparative methods were used, based on Nigerian, Cameroonian, and Western field sources. The results concluded that the hybrid nature of Boko Haram requires a multidimensional security approach, including military and intelligence confrontation, local development in rebel areas, and drying up recruitment sources. The study recommends strengthening regional cooperation, reforming security agencies, and integrating local communities into stabilization efforts as a strategic option for countering the Boko Haram threat in the long term.

Keywords: Armed groups, security, Africa, religious extremism, Boko Haram.

المقدّمة

شهدت منطقة غرب إفريقيا خلال العقود الأخيرة تناميًا غير مسبوق في أنشطة الجماعات المسلحة غير الحكومية ممثّلة في التنظيمات الجهادية والمليشيات المحلية وشبكات الجريمة العابرة للحدود، وهو ما جعل من الإقليم أحد أكثر مناطق العالم اضطرابًا من الناحية الأمنية. وقد ساهمت مجموعة من العوامل الهيكلية، كضعف الدولة وهشاشة المؤسّسات وتفشّي الفساد والفقر والبطالة والهويات الإثنية المتصارعة في خلق بيئة خصبة لانتشار هذه الجماعات، وتحوّلها إلى أطراف فاعلة غير رسمية في الصراع الإقليمي.

وتُعدّ جماعة بوكو حرام من أخطر هذه الكيانات المسلحة غير الحكومية، نظرًا لما أحدثته من تحوّل نوعي في نمط التهديدات الأمنية التقليدية في نيجيريا وامتدادًا نحو الكاميرون وتشاد والنيجر، في إطار ما يُعرف بحوض بحيرة تشاد. فمنذ إعلانها التمرّد المسلح عام 2009، عمدت الجماعة إلى توسيع نفوذها العملياتي والإيديولوجي عبر العنف المفرط والهجمات الإنتحارية والاختطافات الجماعية واستهداف المدارس التعليمية والأسواق والمؤسّسات الحكومية، وهو ما جعلها تشكل تهديدًا متصاعدًا للأمن القومي في نيجيريا والكاميرون والأمن الإقليمي في غرب ووسط إفريقيا.

وبالرغم من تصنيف الكاميرون جغرافيًا ضمن دول وسط إفريقيا، إلا أنّ ارتباطها الأمني والعملياتي بحزام الصراعات في شمال شرق نيجيريا يجعل من دراسة حالتها ضمن السّياق الأمني لغرب إفريقيا مبرّرًا علميًا، لا سيّما بالنظر إلى تشابك التهديدات وتكامل الجهود الأمنية بين نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون في إطار قوة المهام المشتركة متعدّدة الجنسيات.

وفي ظل تصاعد هذا التهديد العابر للحدود، أصبحت الحاجة مُلِحة لتقييم مدى فعالية السّياسات الأمنية الوطنية والإجراءات الإقليمية والدعم الدولي في احتواء أنشطة جماعة بوكو حرام. فالمقاربة الأمنية وحدها أظهرت محدوديتها، بينما لا تزال جذور الأزمة من تهميش اجتماعي وتخلف اقتصادي وضعف التنمية دون معالجة جوهرية. وبالتالي فإنّ هذه الدراسة تسعى إلى تقديم تحليل لتأثير الجماعات المسلحة غير الحكومية على الأمن الإقليمي، من خلال دراسة حالة مركبة تتمثّل في نشاط جماعة بوكو حرام في نيجيريا والكاميرون.

أولًا: الإطار المنهجي والنظري للدراسة

مشكلة الدراسة

شهدت منطقة غرب ووسط افريقيا تناميًا مطّردًا لظاهرة الجماعات المسلحة غير الحكومية، وفي مقدمتها جماعة بوكو حرام التي تمثّل واحدًا من أخطر مصادر التهديد للأمن الوطني والإقليمي في القارة، إذ استطاعت منذ نشأتها في نيجيريا بداية الألفية أن توسّع من نشاطها العملياتي ليشمل نيجيريا والكاميرون، مرتكبة أعمال عنف مسلّح ذات طابع إرهابي تسبّبت في تداعيات خطيرة على المستويات الأمنية والعسكرية وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة.

وبالنظر إلى خطورة الجماعة وتعدّد أبعادها، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن المشكلة البحثية الآتية: كيف أثّر نشاط بوكو حرام على الأمن والاستقرار في نيجيريا والكاميرون؟ وما مدى فعالية الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المعتمدة في مواجهته؟

تساؤلات الدراسة

للتعمُّق في معالجة المشكلة البحثية، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي السّياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في نشوء وتمدُّد جماعة بوكو حرام؟
- ما هي أبرز الأساليب التي تعتمدها الجماعة في زعزعة الأمن القومي والإقليمي في نيجيريا والكاميرون؟
- ما طبيعة الأثر الذي خلّفته هجمات بوكو حرام على الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي في الدولتين؟

- ما مدى نجاعة الاستراتيجيات الوطنية في نيجيريا والكاميرون في مكافحة الجماعة؟
- كيف يمكن تقييم التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة تهديدات بوكو حرام؟
- ما هي البدائل أو المقاربات المقترحة لتعزيز فعالية مكافحة هذا التهديد؟

أهمّية الدراسة

لهذه الدراسة أهمّيتين؛ أولًا أهمية نظرية: وتتمثل في أنّها تُسهم في سدّ فجوة معرفية تتعلق بتحليل شامل ومقارن لتأثير نشاط جماعة بوكو حرام في بلدين رئيسيين ضمن بحيرة تشاد، وذلك من منظور أمني استراتيجي متعدّد الأبعاد. وثانيًا أهمّية تطبيقية تتجلى في أنّ هذه الدراسة تقدّم تشخيصًا واقعيًا للثّغرات في الاستراتيجيات الأمنية الحالية، وتقترح مقاربات أكثر تكاملًا قائمة على التفاعل بين الأمن والتنمية والحوكمة، وهو ما يُتيح للمؤسّسات الوطنية والإقليمية مراجعة سياساتها تجاه التهديد المتصاعد للجماعات الإرهابية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- تحليل العوامل البنيوية والسّياسية والاجتماعية التي أدّت إلى نشوء وتمدُّد جماعة بوكو حرام.
- تشخيص الأثر الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي لأنشطة بوكو حرام في نيجيريا والكاميرون.
- تقييم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة الجماعة من حيث الفاعلية والقصور.
- اقتراح بدائل استراتيجية لمقاربة أكثر شمولية في مكافحة الجماعة تتجاوز المقاربة الأمنية التقليدية.
- إبراز أهمية التعاون الحدودي والإقليمي والدولي في تعزيز الأمن الجماعي في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

مفاهيم الدراسة

تتضمّن المفاهيم الأساسية التي تتناولها الدراسة الآتي: الجماعات المسلحة غير الحكومية، الأمن القومي، جماعة بوكو حرام، وسيتمُّ تعريفها إجرائيًا كخطوة منهجية، وفيما يلي عرض لمدلول كلٍّ منها:

- الجماعات المسلحة غير الحكومية: هي كيانات منظمة تستخدم القوة المسلحة وتسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو إيديولوجية أو دينية، وتعمل خارج إطار سلطة الدولة، وقد تشمل حركات التمرّد والميليشيات والجماعات الإرهابية، ولا تعترف هذه الجماعات بشرعية الدولة، وتسعى إلى تغييرها أو تقويض سلطتها باستخدام العنف (Hofmann, 2012, p. 650).
- الأمن القومي: يُعرّف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على حماية أراضيها وسكانها ومصالحها الحيوية من التهديدات الداخلية والخارجية، باستخدام الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية (Baldwin, 1997, p. 13).
- جماعة بوكو حرام: تُعدّ جماعة جهادية مسلّحة نشأت في شمال شرق نيجيريا عام 2002، وتتبنّى إيديولوجيا دينية سلفية متطرّفة تعارض التعليم الغربي، وتدعو إلى إقامة دولة إسلامية تطبّق الشريعة، وقد تصاعد نشاطها المسلح منذ 2009 ليشمل نيجيريا والدول المجاورة لها ضمن ما يُعرف بدول حوض بحيرة تشاد (Thurston, 2020, p. 1).

الدراسات السّابقة

1. هدفت دراسة (Azubuike, Ojo, & Igboke, 2023) إلى تحليل الاستراتيجيات التي تعتمدها جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش في مجالات التجنيد ونشر التطرف وتنفيذ هجمات عابرة للحدود، وذلك بالتركيز على تقييم استجابات الدول والمجتمع الدولي لهذه التهديدات، بالإضافة إلى تحليل الأثر الأمني العالمي المترتب على نشاط هذه الجماعة من حيث قدرتها على زعزعة استقرار الدول، وتنفيذ عمليات إرهابية خارج نطاقها الإقليمي المباشر. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الجهات الفاعلة من غير الدول تشكل تهديدًا متزايدًا للأمن العالمي، مدفوعة بعوامل بنيوية تشمل الفقر والهشاشة السّياسية والتهميش الاجتماعي. واقترحت الدراسة عددًا من التوصيات لتعزيز فعالية المواجهة الدولية من بينها: تعزيز التعاون الاستخباراتي وتطوير الأطر القانونية الدولية ومعالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية لهذا الصّراع.

2. هدفت دراسة (Auwalu, 2024) إلى تحليل العلاقة بين تعاطي المخدرات وتمرّد جماعة بوكو حرام في نيجيريا، مع التركيز على ولايتي أداماوا وبورنو باعتبارهما من أكثر المناطق تضرّرًا. وقد استندت الدراسة إلى نظرية الإحباط-العدوان وإلى فلسفة التفسير النوعي لفهم كيف يُسهم تعاطي المخدرات في تعزيز القدرات القتالية للمتمرّدين، وإدامة العنف وانهيار النسيج الاجتماعي المحلي. وكشفت النتائج أنّ تعاطي المخدرات يمثّل عامل تمكين

نفسي وجسدي لمقاتلي جماعة بوكو حرام، يُعزّز من عدوانيتهم وقدرتهم على التحمّل أثناء عمليات القتال، ويُسهّل في الوقت نفسه عمليات التجنيد والتمويل داخل الجماعة. وأوصت الدراسة بضرورة دمج مكافحة تعاطي المخدرات ضمن الاستراتيجية الأمنية الشّاملة لمعالجة التهديدات التي تشكلها بوكو حرام في شمال نيجيريا، مشدّدة على أنّ مواجهة هذه الظاهرة تمثّل عنصرًا محوريًا في استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة.

3. هدفت دراسة (Foyou, Ngwafu, Santoyo, & Ortiz, 2018) إلى تسليط الضوء على أنشطة الجماعات المسلحة غير الحكومية مثل تنظيم الدولة في المغرب الإسلامي (داعش) جماعة وبوكو حرام وحركة الشباب الإسلامية في الصومال، إذ غالبًا ما تنتعش هذه الجماعات في بيئات يسودها الصّراع وعدم الاستقرار، مستغلّة هشاشة التنسيق الحدودي لتحقيق السّيطرة على الأراضي والسكان، وقدر ركزت الدراسة على المجال الجغرافي المتمثّل في الحدود الشّمالية بين الكاميرون ونيجيريا وجنوبي تشاد والنيجر، حيث أوضحت كيف نجحت بوكو حرام في توسيع نفوذها من خلال التمدّد العابر للحدود، وفرض نمط متطرّف من الحكم الديني على المجتمعات المحلية. وأشارت النتائج إلى أنّ ضعف التنسيق الأمني الإقليمي يُشكل ثغرة هيكلية تستغلها هذه الجماعات الإرهابية لتكريس سلطتها وتوسيع أجنداتها العنيفة. وأوصت الدراسة بإبرام اتفاقيات أمنية إقليمية طويلة الأمد بين الدول الحدودية، بدعم من شركاء دوليين فاعلين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، لتعزيز القدرة على مراقبة الحدود واحتواء التهديدات المشتركة.

4. تبحث دراسة (Kpughe, 2017) في تأثير تمرّد جماعة بوكو حرام الجهادية على الكنائس المسيحية في شمال الكاميرون، وفي الكيفية التي استجابت بها هذه الكنائس للتحدّيات الأمنية والإنسانية الناجمة عن التوسع الإرهابي للجماعة. وركزت الدراسة على استراتيجيات التأقلم التي تبنّتها الكنائس المسيحية، والتي شملت تقديم الخدمات الروحية والإنسانية والإغاثية للنازحين واللاجئين، فضلًا عن دعم الحوار بين الأديان في ظل بيئة من العنف والفوضى. وخلُصت الدراسة إلى أنّه بالرغم من الخسائر الجسيمة للكنائس المسيحية، فإنها قد أظهرت قدرة استثنائية على الصّمود والتفاعل الإيجابي، وأسهمت في احتواء الآثار الاجتماعية والدينية للنزاع من خلال قيامها أبدوار إنسانية قائمة على قيم التسامح والسلام المجتمعي.

5. هدفت دراسة (Muhammad & Salleh, 2024) إلى سدّ فجوة معرفية في الأدبيات المتعلقة بسياسات التنسيق الإقليمي وتقييم فعاليتها في مواجهة

جماعة بوكو حرام، كما استعرضت الجهود الجماعية التي تبذلها كل من نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون لمواجهة تمدُّد الجماعة، وذلك بالاعتماد على منهج نوعي قائم على المقابلات، حيث تمّ اختيار 20 مشاركًا من خبراء الأمن والأكاديميين والصحفيين. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ تدابير مكافحة التمرّد ما تزال محدودة الفعالية، نتيجة التركيز المفرط على المقاربة العسكرية مقابل غياب التوازن مع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التعامل مع الجذور العميقة للتمرّد. وأوصت الدراسة باعتماد نهج شامل ومتكامل، يدمج الجهود الأمنية الصّلبة والسّياسات الناعمة القائمة على التنمية والمصالحة ودعم الاستقرار، بمشاركة فاعلة من الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والدول الأجنبية الشريكة.

6. تتناول دراسة (**بشير**، 2019) تصاعد خطر جماعة بوكو حرام في نيجيريا وتمدّدها الإقليمي إلى دول مجاورة مثل الكاميرون وتشاد، كما تستعرض الجهود الدولية والإقليمية والوطنية المبذولة لمواجهتها وتُحلّل عوامل نشوء هذه الجماعة وتوسّعها، مثل ضعف سلطات الدولة المركزية النيجيرية وتفشّي الفساد وغياب الحوكمة الرشيدة، إضافة إلى العوامل الهيكلية مثل الفقر والبطالة والحرمان الاجتماعي. وتُشير نتائج الدراسة إلى أنّ استمرار هذه الظروف يهدّد بمزيد من انتشار الظاهرة الإرهابية ما لم تُعالج الأسباب الجذرية التي تُمكّن الجماعة من التجنيد وكسب النفوذ. وتوصي الدراسة باعتماد نهج يتجاوز الأدوات العسكرية ويركز على معالجة المسبّبات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تُغذّي التطرّف وتُضعف مناعة الدولة والمجتمع.

التعليق على الدراسات السابقة

تُبرز الدراسات السّابقة مجتمعة أهمّية المقاربة متعدّدة الأبعاد لفهم ظاهرة جماعة بوكو حرام، إذ لا يُمكن تحليل نشاط الجماعة بمعزل عن العوامل البنيوية والسّياسات الأمنية والاستجابات الاجتماعية والدينية والبيئة الإقليمية. إلا أنّ دراستنا الحالية تسعى إلى سدّ فجوة بحثية من خلال دمج هذه الأبعاد ضمن تحليل متكامل، يركز على تقييم فعالية السّياسات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الجماعة في ظل متغيّرات السّياق الجيو أمني الحديث.

منهج الدراسة

للإجابة عن المشكلة البحثية وتساؤلاتها الفرعية، سيتمّ توظيف المنهج الوصفي التحليلي الذي يُستخدم في دراسة الوضع الراهن للظواهر من حيث الخصائص والأشكال والعلاقات والعوامل المؤثرة، كما أنه يُتيح التنبُّؤ بمستقبل هذه الظواهر

والأحداث (المحمودي، 2015، ص 47)، وسيتم تطبيقه في هذه الدراسة عبر تحليل الواقع وتفسير المعطيات المتوفرة حول أنشطة جماعة بوكو حرام، كما سيتمّ استخدام المنهج المقارن في دراسة اختلاف وتطابق تأثير الجماعة في كل من نيجيريا والكاميرون.

أدوات جمع البيانات والمعلومات

تمّ جمع بيانات ومعلومات الدراسة بالاعتماد على المراجعة الوثائقية عبر تحليل الدراسات الأكاديمية وتقارير المنظمات الدولية والمقالات التحليلية المتعلّقة بأنشطة جماعة بوكو حرام وتأثيراتها الأمنية في كل من نيجيريا والكاميرون.

الإطار النظري للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على نظرية «الدولة الضعيفة» لفهم تأثير الجماعات المسلّحة غير الحكومية على الأمن في غرب إفريقيا، خصوصًا في حالتي نيجيريا والكاميرون. وتفترض هذه النظرية أنّ غياب القدرة المؤسّسية للدولة على احتكار العنف وفرض القانون وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، يخلق فراغًا أمنيًا يسمح بنشوء وتوسُّع الجماعات العنيفة كما هو حال جماعة بوكو حرام (Musa, 2025, p.182). ولهذه النظرية مرتكزات تتمثّل في الآتي (Mickler, Suleiman, & Maiangwa, 2019, p. 272):

- ضعف مؤسّسات الدولة الأمنية والقضائية والاقتصادية.
- فشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية مثل توفير الأمن والرعاية الاجتماعية والعدالة.
- غياب السّيطرة على الأطراف الجغرافية للدولة، الحدود على سبيل المثال.
- تآكل احتكار العنف المشروع لصالح الميليشيات والتنظيمات المتمرّدة.
- تراجع الثّقة في الحكومة المركزية وهو ما يدفع المجتمعات المحلية للبحث عن بدائل للحماية تتمثّل في الجماعات المسلحة والتنظيمات الدينية.

وسيتم تطبيق هذه النظرية هنا لتحليل كيف ساهمت مظاهر الهشاشة المؤسّسية والاجتماعية في تمكين جماعة بوكو حرام من فرض وجودها وتهديد الأمن القومي والإقليمي، مستغلة الفقر والتهميش وغياب السّيطرة على المناطق الحدودية.

حدود الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الحدود تتمثّل في الآتي:

- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل نشاط جماعة بوكو حرام وتأثيره على الأمن الوطني والإقليمي، دون التوسّع في الحركات المسلّحة الأخرى أو الأبعاد الفكرية والدينية البحتة للجماعة إلا بما يخدم التحليل الأمني والسياسي.
- الحدود الجغرافية: تقتصر الدراسة على دولتي نيجيريا والكاميرون باعتبارهما المحورين الأساسيين لنشاط جماعة بوكو حرام، والمجالين الجغرافيين الأكثر تضرّرًا من التهديدات الأمنية الناتجة عن الجماعة.

ثانيًا: النّشأة والتحوّلات الاستراتيجية لجماعة بوكو حرام

ارتبطت نشأة جماعة بوكو حرام بسياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة في شمال نيجيريا، وقد شهدت الجماعة منذ تأسيسها تحوّلات استراتيجية بارزة، شملت تغييرًا في القيادة وتوسّعًا في نطاق العمليات، وتبنّيًا لأساليب أكثر عنفًا وتطوّرًا في خطابها وأهدافها.

1. الخلفية الإيديولوجية والهيكل التنظيمي

تشكلت جماعة بوكو حرام على يد محمد يوسف في ولاية «بورنو» شمال شرق نيجيريا في سياق اجتماعي واقتصادي هشّ، يتميّز بتفشّي الفقر وتفكّك البُنى التربوية الرسمية وفقدان الثقة في الدولة، وقد اعتمدت الجماعة منذ نشأتها على خطاب ديني متشدّد يرفض التعليم الغربي ويعتبر الدولة النيجيرية كافرة لأنها تستورد نموذجها من الغرب وتتبنّى القوانين الوضعية (Thurston, 2017, p. 3).

وقد كانت الجماعة في هذه المرحلة أشبه بحركة دعوية ذات هيكل هرمي بسيط، يركز على بناء قاعدة اجتماعية عبر المدارس القرآنية والمساجد والأنشطة الخيرية، مع ترويج خطاب العودة إلى الإسلام النقي. وقد استفادت الجماعة خلال هذه الفترة من الفراغ المؤسّسي في الشمال الشرقي لنيجيريا لتأسيس نفوذ اجتماعي غير مباشر (Loimeier, 2012, p. 140).

ويعكس ظهور الجماعة خلال الفترة المذكورة انعدام الثقة بين المجتمعات المحلية والدولة المركزية النيجيرية، كما أنه يكشف عن الفشل الحكومي في احتواء المناطق المهمّشة لا سيّما في منطقة بحيرة تشاد التي بقيت معزولة عن مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. التحوُّل نحو العسكرة بعد مقتل محمد يوسف

تمّ قتل زعيم جماعة بوكو حرام محمد يوسف في يوليو 2009 في ظروف غامضة بعد اندلاع مواجهات عسكرية ضد قوى الأمن النيجيري، وقد مثّل هذا الحدث نقطة تحوّل استراتيجية للجماعة، دفعها لتبنّي خط عسكري مفتوح بقيادة نائبه أبو بكر شيكاو (Thurston, 2017, pp. 15-17). ومع بداية فترة شيكاو تطوّرت الجماعة من تنظيم دعوي إلى حركة جهادية مسلّحة تتبنّى استراتيجيات التمرّد والحرب غير المماثلة، وقامت الجماعة باستخدام العنف الرمزي والمجازر الجماعية لكسب هيبة ميدانية، مثل الهجوم على مدرسة شيبوك عام 2014، وخطف عدد كبير من الطالبات (Onuoha, 2012). بالإضافة إلى الاستناد على الابتزاز والخطف والسّيطرة على الأراضي في شمال شرق نيجيريا وبعض مناطق الكاميرون والنيجر لتأمين التمويل والدعم اللوجستي.

يتبيّن ممّا سبق أنّ جماعة بوكو حرام اعتمدت على البيئات المهمّشة والمظلومية الطائفية لتبرير عملياتها، مستخدمة خطابًا يمزج بين الدين والسياسة والهوية الإثنية. كما أنّ اتجاه الجماعة نحو العنف لم يكن نتيجة لمقتل زعيمها محمد يوسف، بل نتيجة طبيعية لمسار تراكم فيه القمع الأمني والقطيعة بين الدولة المركزية والمجتمع المحلي، وهو ما غذّى بيئة خصبة لتبنّي خيار العنف المسلّح.

3. إعلان الولاء لتنظيم داعش والإنقسام الداخلي

أعلن أبو بكر شيكاو في مارس 2015 البيعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وهو ما اعتُبر محاولة لإعادة تموضع الجماعة دوليًا والاستفادة من مظلة الجهاد العالمي للتمويل والشّرعية(Zenn, 2015). ونتج عن هذا الإعلان تعميق الإنقسام الداخلي بين تيّار شيكاو المتشدّد وتيار آخر بقيادة أبو مصعب البرناوي نجل مؤسّس الجماعة محمد يوسف، والذي عارض تكتيكات شيكاو المفرطة في استخدام العنف ضد المدنيين المسلمين، ولكن بحلول أغسطس (غشت) 2016 أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عن تعيين أبو مصعب البرناوي ابن مؤسّس الجماعة زعيمًا لولاية غرب إفريقيا، بسبب عدم التزام شيكاو ببعض التوجيهات التنظيمية وخصوصًا التوقف عن قتل المدنيين المسلمين (Mahmood, 2018).

وبرز تنظيم ولاية غرب إفريقيا كامتداد مباشر لتنظيم داعش في بحيرة تشاد بقيادة البرناوي وبدعم استراتيجي من القيادة المركزية للتنظيم في سوريا والعراق، وأعاد هذا الانقسام تشكيل الصراع في المنطقة، حيث دخلت جماعة بوكو حرام في مواجهات مع ولاية غرب إفريقيا إلى جانب الدولة النيجيرية (Adesoji, 2020). وفي هذا السّياق، فإنّ ولاية غرب إفريقيا قد عملت على كسب السّكان المحليين عبر توفير خدمات أساسية بسيطة مثل المياه والغذاء والمحاكم الشّرعية، خلافًا لنهج

شيكاو القائم على الإرهاب المجرّد (Onuoha, 2014, pp. 240–241). وأظهر هذا الانقسام بوضوح مدى تحوّل جماعة بوكو حرام من كيان إيديولوجي موحّد إلى فصائل متصارعة تبحث عن النفوذ، كما عكس مستوى فشل تنظيم داعش في فرض وحدة القيادة على فروعه في إفريقيا.

جدول (1): مقارنة بين جناحي شيكاو والبرناوي

Table (1): Comparison between the wings of Shikau and Al-Barnawi

الجانب	جناح شيكاو	جناح البرناوي (ISWAP)
التمويل	الابتزاز، الغنائم، تهريب السلاح	تمويلات من داعش، ضرائب محلية
العمليات	تفجيرات انتحارية، هجمات عشوائية	عمليات نوعية، أهداف عسكرية واضحة
العلاقة بالمجتمع	عدائية، قمعية	تواصل محدود، خدمات مدنية
الخطاب الإعلامي	متطرّف دينيًا، غير منضبط	خطاب مؤدلج بإخراج احترافي

المصدر: من إعداد الباحث

4. آليات التجنيد والخطاب الإعلامي للجماعة والتمويل والتهريب العابر للحدود

تشكلت قدرة جماعة بوكو حرام على الاستمرار والتوسّع عبر شبكة معقدة من الأدوات التكتيكية والاستراتيجية، كان أبرزها التجنيد المنظم وتوظيف الإعلام وتأمين التمويل واستغلال مسارات التهريب الإقليمي، وشكلت هذه العناصر مجتمعة أساسًا لبنيتها العملياتية، وأدّت إلى صعوبة احتوائها ضمن الحدود التقليدية للأمن القومي.

- آليات التجنيد

تستند جماعة بوكو حرام في عمليات التجنيد على مزيج من الاستغلال الديني والفقر والتهميش السّياسي، حيث تمكنت من النفاذ إلى الهياكل الاجتماعية الهشّة وخاصة في شمال نيجيريا، مستفيدة من غياب الدولة ومحدودية الخدمات الأساسية المقدّمة للمواطنين (Agbiboa, 2013, p. 148). وقد كشفت تقارير صادرة عام 2024 عن استغلال الجماعة للمدارس القرآنية التقليدية،حيث يتم غسل أدمغة التلاميذ الصغار تحت غطاء تعاليم دينية مشوّهة، كما تمّ توثيق عمليات تجنيد مكثّفة داخل مخيّمات النازحين داخليًا، مستغلّين هشاشة الأوضاع الإنسانية وغياب الرقابة الأمنية (Human Rights Watch, 2024).

- **الخطاب الإعلامي**

عرف الخطاب الإعلامي لجماعة بوكو حرام تطوّرًا نوعيًا، حيث انتقل من التسجيلات الدعائية البدائية التي تُبثّ عبر الهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي، إلى إنتاج إعلامي أكثر احترافًا عقب إعلان الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عام 2015، لا سيّما من قبل جناح ولاية غرب إفريقيا (ISWAP) (Wyszomierski, 2015, pp. 504–505). وقد ساهم هذا التطوّر في تعزيز الجاذبية الإيديولوجية للجماعة، خاصّة بين الشباب في مناطق مثل الجنوب الشرقي للنيجر وغرب الكاميرون، حيث تمّ توظيف مقاطع الفيديو الدعائية بلغة الهوسا واللغة العربية واللغة الفرنسية لجذب مقاتلين من دول الجوار.

- **مصادر التمويل**

تمكنت جماعة بوكو حرام من بناء شبكة تمويل معقدة ومتعدّدة المصادر، ضمنت لها الاستمرارية رغم الضربات الأمنية، فقد اعتمدت الجماعة على الفدية الناتجة عن عمليات الاختطاف وفرض الضرائب على السّكان المحليين في المناطق التي تسيطر عليها، بالإضافة إلى الانخراط في أنشطة تجارية غير مشروعة مثل تهريب البترول والماشية (Maza, Ngarka, & Garga, 2020). وقد أبرزت دراسات ميدانية حول المنطقة عن وجود شبكات تهريب أسلحة تبدأ من ليبيا مرورًا بالنيجر وصولًا إلى نيجيريا، وتُستخدم لتمويل الجماعة بشكل منتظم وهو ما يعكس طابع الجماعة العابر للحدود الوطنية (Onuoha, 2014, p. 60).

- **التهريب العابر للحدود**

تُعدُّ منطقة بحيرة تشاد مركزًا حيويًا لتقاطع شبكات التهريب الحدودي، بما في ذلك تهريب البشر والأسلحة والمخدرات والبترول، مستفيدة من الطبيعة الجغرافية المعقدة للمنطقة ومن ضعف المراقبة الحدودية بين نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، وقد ساهم هذا الوضع في نشوء ما يُعرف باقتصاد ظل موازٍ، شكل مصدر دعم مالي ولوجستي مستدام لجماعة بوكو حرام، ووفق دراسات في هذا الشّأن، تعتمد هذه الشّبكات على تعاون معقد بين مهربين محلّيين وقادة ميدانيين في الجماعة (Maza, Ngarka, & Garga, 2020, pp. 4-5) ، وهو ما يؤكد على اندماج الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بأنشطة الحركات الجهادية المتطرفة في المنطقة.

إنّ التمكّن العملياتي الذي أبدته جماعة بوكو حرام في هذه المجالات، لا يُمكن فصله عن هشاشة الدولة النيجيرية في شمال البلاد وضعف التنسيق الإقليمي، ويُشير نجاح الجماعة في التجنيد والترويج الإيديولوجي، إلى وجود خلل في النظام التعليمي وأدوار منظمات المجتمع المدني في مناطق التمرّد، في حين يعكس نجاح الجماعة في

جمع التمويلات والقدرة على ممارسة عمليات التهريب مستوى ضعف الرقابة الحدودية بين دول المنطقة.

ثالثًا: التهديدات الأمنية متعدّدة الأبعاد في نيجيريا والكاميرون

تواجه كل من نيجيريا والكاميرون تحدّيات أمنية معقّدة ترتبط بتصاعد أنشطة جماعة بوكو حرام في منطقة بحيرة تشاد، وتشمل هذه التهديدات الجوانب العسكرية والإنسانية والاقتصادية، ممّا يُضعف استقرار الدولتين ويُعقّد جهود التنمية الوطنية، كما أدّى التداخل الجغرافي والسكاني بين البلدين إلى تعقيد التنسيق الأمني الإقليمي وزيادة الضغط على الموارد الوطنية.

شكل (1): أنشطة جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد (أبريل 2014–مارس 2024)

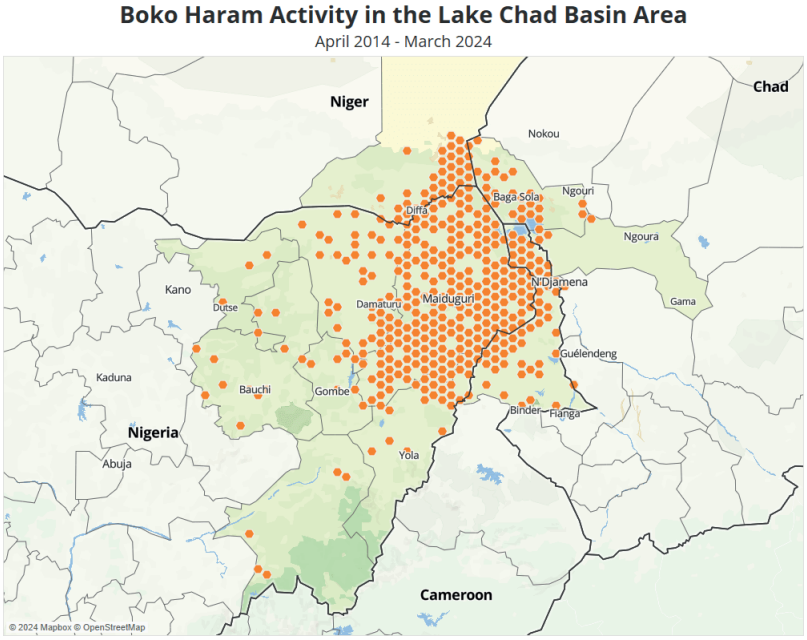

Source: The Armed Conflict Location and Event Data Project

1. تحليل أنماط العنف

شهدت نيجيريا والكاميرون على مدار العقد الأخير تطوّرًا نوعيًا في أنماط العنف التي تعتمدها جماعة بوكو حرام، إذ انتقل الصّراع من مواجهات مسلحة إلى تكتيكات متعدّدة الأبعاد تشمل العمليات الانتحارية، والتفجيرات واسعة النطاق والاختطاف الجماعي والاستيلاء على القرى والمناطق الحدودية، وهو ما أحدث تحوّلات جذرية في البيئة الأمنية المحلية والإقليمية.

- **العمليات الانتحارية والتفجيرات**

تُمثّل العمليات الانتحارية أحد أبرز أسلحة جماعة بوكو حرام ليس فقط من حيث الخسائر البشرية الفادحة، وإنما كذلك من حيث أثرها النفسي والتعبوي في تفكيك الشّعور الجماعي بالأمن، فقد شهدت ولاية «بورنو» النيجيرية في سبتمبر 2015 أحد أعنف هذه الهجمات، حين استهدفت الجماعة منطقتي «مادوغوري» و «مونغونو» مُخلّفة ما يزيد عن 145 قتيلًا وعددً كبيرًا من الجرحى، في هجمات متزامنة استهدفت أسواقًا ومساجد ومراكز أمنية أسفرت عن تفكُّك النسيج الأمني المحلي (Zenn, 2014, pp. 7–8). كما شهدت مدينة «موبي» في عام 2018 هجومين انتحاريين في مسجد وسوق شعبي، خلّفا 86 قتيلًا و58 جريحًا في مشهد يؤكد تصميم جماعة بوكو حرام على استهداف رموز الحياة اليومية والدينية بهدف نشر الفزع في المجتمع (Al Jazeera, 2018).

وفي شمال الكاميرون؛ خاصة في ولايات مثل «إكستريم نورث» وثقت منظمات حقوق الإنسان مثل هيومن رايتس ووتش أكثر من 200 هجوم منذ بداية عام 2020، نتج عنهم ما لا يقل عن 146 قتيل مدني، حيث شملت التفجيرات استهداف مخيمّات للنازحين وأسواقًا ومدارس تعليمية (Human Rights Watch, 2021). وأظهرت هذه الهجمات تنسيقًا عالي المستوى من جانب الجماعة وقدرة على تنفيذ عمليات معقّدة في بيئات جغرافية مختلفة.

- **الاختطاف الجماعي**

كما اعتمدت جماعة بوكو حرام بشكل ممنهج على عمليات الاختطاف الجماعي كأداة مزدوجة، من جهة لتعزيز مواردها البشرية والمالية من خلال جمع الفدية المالية أو التجنيد القسري، ومن جهة أخرى كسلاح دعائي لترهيب المجتمعات المحلية والنظام السياسي، ففي الفترة ما بين عامي 2013 و 2015، شهدت نيجيريا عشرات عمليات الاختطاف الجماعي التي استهدفت المدارس ومخيمات النازحين، إضافة إلى اغتيالات موجهة لرجال الأمن وقادة حكوميين محليين (Verjee & Kwaja, 2021, pp. 388–390).

أمّا في الكاميرون، فقد اختطفت جماعة بوكو حرام في يناير 2015 نحو 80 شخصًا في منطقة «مايو تسناجا»، ضمن عملية شملت عبور المسلحين للحدود النيجيرية وتنفيذ الهجوم داخل العمق الكاميروني، ثمّ العودة مُحمّلين بالمختطفين نحو قاعدتهم في منطقة الغابات (AghaNwi Fru & Hoinathy, 2022). ويعكس نجاح هذه العملية مدى ضعف الرقابة الحدودية بين البلدين، كما أنه يكرّس لسياسة المناطق الرمادية الخارجة عن سيطرة القانون.

- **السّيطرة على القرى والمناطق الحدودية**

تُعدّ السّيطرة على بعض القرى والمناطق الحدودية أحد أخطر مظاهر تمدُّد جماعة بوكو حرام، خصوصًا في ولايتي «بورنو وأداماوا» بنيجيريا، حيث استولت الجماعة على عشرات القرى وقامت بطرد السّكان المحليين وتدمير منازلهم وفرض نظام حكم محلي مستوحى من رؤيتها الدينية الشّمولية، وقد أجبر ذلك آلاف السّكان على النزوح القسري في ظل غياب شبه كامل للدولة (Manu, Abdulkadir, & Isyaku, 2024, p. 38).

كما تمكنت بوكو حرام عام 2015 من السّيطرة على بلدة «داراك» الكاميرونية الواقعة على ضفاف بحيرة تشاد، في هجوم دموي أوقع عشرات القتلى من المدنيين والعسكريين، وأدى إلى تدمير البنية التحتية وهجرة جماعية للسّكان نحو الداخل، كما تعرّضت بلدة «فوتوكول» لهجوم عنيف في نفس العام، خلف نحو 91 قتيلًا و 500 جريح في واحدة من أكثر الهجمات دموية على الأراضي الكاميرونية (International Crisis Group, 2016, p. 16). لقد أظهرت هذه الهجمات أنّ الجماعة لم تعد تكتفي بعمليات الكرّ والفر، بل تسعى إلى احتلال أراضٍ وفرض نمط حكم ديني متشدّد في تحدّ مباشر للسلطة المركزية للدولة ومشروعيتها.

ويوضح تتبّع هذه الأنماط من العنف كيف انتقلت جماعة بوكو حرام من مجرد حركة تمرّد محلية إلى فاعل عنيف متعدّد الأذرع، يعتمد على تكتيكات إرهابية معولمة وتكتيكات حرب العصابات في آن واحد، لكن ما يُلفت الانتباه هو التطوّر الذكي في البنية العملياتية للجماعة، إذ أصبحت تتعامل مع السّاحة كجغرافيا مرنة غير مقيّدة بالحدود الوطنية، وهو ما يؤكد قصور المقاربة الأمنية التقليدية المعتمدة على الجهد الأحادي لكل دولة على حدة.

2. استهداف البنية التحتية المدنية والعسكرية

يُعدّ استهداف البُنى التحتية جزءً أساسيًا من استراتيجية جماعة بوكو حرام الرامية إلى إنهاك الدولة، وخلق فراغ أمني ومؤسّساتي يُمكنّها من التمدّد والسّيطرة، وتطال هذه الاستراتيجية البُنى العسكرية باعتبارها رمزًا لسلطة الدولة، والبُنى المدنية بكونها تُمثّل شريان الحياة اليومية للسكان.

- **استهداف المرافق العسكرية**

ركزت جماعة بوكو حرام على مهاجمة المراكز الأمنية والعسكرية في ولايات مثل «بورنو» و«أداماوا» وامتدّت هذه الهجمات إلى داخل الأراضي الكاميرونية، وهو ما يعني رغبة الجماعة في تقويض القدرات الدفاعية للدولتين، وفي عام 2015 تمّ استهداف

مركز للشرطة ومقر الشرطة الفيدرالية، وأسفر الهجوم عن مقتل عدد كبير من عناصر الأمن وتدمير جزئي للمقرات الأمنية (Warner & Matfess, 2017, p. 3). كما شنّت الجماعة غارة على بلدة «كولوفاتا» شمال الكاميرون في يناير 2015، استهدفت خلالها قاعدة عسكرية، وبالرغم من صدّ القوات الكاميرونية للهجوم إلا أنّ العملية شكلت إنذارًا خطيرًا حول قدرة الجماعة على اختراق الحواجز الأمنية واستهداف المنشآت الحيوية (U.S. Department of State, 2016, p. 34).

- **استهداف البنية التحتية المدنية**

شملت الهجمات أيضًا المدارس والمراكز الصحية ودور العبادة كجزء من حرب نفسية وثقافية تستهدف النسيج الاجتماعي والديني للمنطقة، فقد دُمّرت عشرات المدارس وأُحرقت مساجد وكنائس، وأُجبرت المستشفيات على الإغلاق في ظل الخوف من الاستهداف، ممّا أدى إلى حرمان السّكان من الخدمات الإجتماعية الأساسية، ويتخذ نمط استهداف البنية التحتية المدنية طابعًا تدميريًا شاملًا للبنية المجتمعية، أدى إلى شلل اقتصادي في العديد من المناطق الريفية، وتوقف الأنشطة التجارية والفلاحية (Bello, Bukar, & Yusuf Gazali, 2024, p. 258).

ويدلّ هذا الاستهداف على رسالة سياسية بقدر ما هو تكتيك عسكري، إذ تتعمّد جماعة بوكو حرام تعطيل رموز الحياة اليومية بهدف خلق شعور بالعجز التام، وهو ما يزرع اليأس داخل المجتمع ويُضعف ثقة المواطن في الدولة، لذلك فإنّ إدماج حماية البنية التحتية المدنية ضمن السّياسات الأمنية يُعتبر أولوية في استراتيجية الردع الشامل.

3. الأثر على الأمن القومي: تآكل سيادة الدولة في شمال نيجيريا وشمال الكاميرون

كشف التمدُّد الجغرافي لجماعة بوكو حرام خاصّة في المناطق الحدودية بين نيجيريا والكاميرون عن تآكل متزايد في سيادة الدولة، سواءً على المستوى الرمزي أو العملياتي. فقد تجاوزت رقعة سيطرة الجماعة شمال منطقة «بورنو»، لتشمل قرى وبلدات في الكاميرون مثل «داراك وفوتوكول»، دون أن تتمكن السّلطات من ردع هذا التوسّع بشكل حاسم (Ogbonnaya, Ogujiuba, & Stiegler, 2014, pp. 150–151).

وقد لجأت جماعة بوكو حرام إلى تكتيكات أكثر تطوّرًا، كاستخدام الطائرات المسيّرة لمهاجمة قواعد عسكرية على الحدود، وهو مأدى إلى مقتل 48 جنديًا في إحدى الضربات (U.S. Department of State, 2016, p. 34). كما رصدت منظمات دولية تقارير عن ضعف التنسيق بين الوحدات العسكرية في المنطقة، وتزايد قدرة

الجماعة على التنبّؤ بخطط وتحرّكات القوات الأمنية (The Guardian Nigeria, 2025). وقد خلق هذا الوضع تحدّيًا جوهريًا أمام كل إمكانية لبناء الدولة أو تجديد مؤسّساتها في مناطق تمرّد الجماعة.

4. البُعد الإنساني: النزوح الداخلي واللاجئين والضحايا المدنيين

تُشير إحصائيات صادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أنّ أكثر من 2.7 مليون شخص نزحوا داخليًا في نيجيريا منذ عام 2014 نتيجة للهجمات المتكرّرة، مع تدمير آلاف المنازل والمدارس ومرافق الحياة الأساسية (Human Rights Watch, 2015). أمّا في الكاميرون، فقد استقبلت الدولة نحو 200 ألف نازح داخلي و96 ألف لاجئ نيجيري حتى نهاية عام 2018 (UNHCR, 2018).

ودفعت الهجمات خاصّة تلك التي استهدفت مدينة «موبي» عام 2014 أكثر من 13000 لاجئ نيجيري إلى العبور نحو الأراضي الكاميرونية، حيث وفرت المفوضية السّامية لشؤون اللاجئين خدمات الرعاية الأولية في مخيمات مكتظة وبنية تحتية ضعيفة جدًّا (UNHCR, 2014). في حين قدّرت تقارير للأمم المتحدة أنّ عدد الضحايا المدنيين جراء العنف منذ عام 2010 تجاوز 27000 قتيل بينما لايزال أكثر من 22000 شخص في عداد المفقودين، ويسجّل أنّ مئات المدنيين قد قتلوا في سلسلة هجمات امتدّت من 2015 إلى 2018، ما بين تفجيرات انتحارية وهجمات على القرى (UN Resident Coordinator, 2019). وقد أعادت عمليات النزوح الجماعي تشكيل التوازنات الديمغرافية وتقويض التنمية في مناطق التمرّد، كما أنّ جيلًا كاملًا قد عاش محرومًا من التعليم والرعاية، وهو ما يهيّئ بيئة خصبة لإعادة إنتاج التطرّف الديني العنيف ويهدّد الأمن الاجتماعي بقدر ما يهدد الأمن العسكري.

5. الانعكاسات الاجتماعية والنفسية على المجتمعات المحلية

تمّ توثيق حالات متقدّمة من الاكتئاب واضطرابات ما بعد الصّدمة والقلق الحاد داخل مخيّمات النزوح واللاجئين، خصوصًا بين الأطفال والنساء الذين شهدوا أعمال عنف مروّعة، وقد أدى غياب خدمات الصّحة النفسية إلى تفاقم هذه الحالات في ظل هشاشة الوضع الصحي والاجتماعي بشكل عام في مناطق الصّراع (Kaiser et al., 2020, p. 358).

كما تسبّبت الحرب الممتدة إلى تآكل الثقة بين السّكان والمؤسّسات الأمنية، وظهور جماعات الحراس المحليين في بعض المناطق، ممّا كرّس منطق العنف الذاتي وزاد من احتمالات الإنزلاق إلى حروب أهلية مصغرة، كما رُصدت توترات عرقية وإثنية على خلفية اتهامات بالتواطؤ مع المسلحين، وهو ما أدى إلى موجات من الصّراع داخل المجتمعات المحلية.

رابعًا: تقييم الاستجابات الأمنية الوطنية والإقليمية

تنوعت الاستجابات الأمنية في مواجهة جماعة بوكو حرام بين تدخلات وطنية تعتمد على القوة العسكرية، ومبادرات إقليمية تنسيقية بين دول حوض بحيرة تشاد، ومع ذلك فقد واجهت هذه الجهود تحدّيات تتعلق بضعف الإمكانيات وتباين الأجندات السياسية وغياب المقاربات الشّاملة، ويُعدّ تقييم هذه الاستجابات أمرًا ضروريًا لفهم نقاط القوة والقصور في مواجهة التهديدات المتزايدة.

1. جهود نيجيريا في العمليات العسكرية والتحدّيات المؤسّسية

أطلقت الحكومة النيجيرية خلال العقد الماضي عددًا من العمليات العسكرية لمواجهة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا (ISWAP)، ومن أبرزها عمليتي "Lafiya Dole" و "Hadin Kai"، حيث تمّ إطلاق الأولى عام 2015 وكانت عبارة عن محاولة مركزية لتوحيد القيادة العسكرية في شمال شرق نيجيريا، وركزت على استعادة الأراضي التي تسيطر عليها بوكو حرام (Guillén & Zulu, 2021, pp. 452–453)، وبالرغم من تحقيقها لبعض النجاحات التكتيكية، إلا أنها واجهت تحدّيات هيكلية مرتبطة بسوء التنسيق وضعف الاستخبارات والفساد الداخلي في المؤسّسة العسكرية. أما العملية الثانية فقد تمّ إطلاقها عام 2021 لتحسين تنسيق المهام بين القوات الجوية والبرية، ومثّلت نقلة تنظيمية بعد نقد واسع لمدى فعالية العمليات السّابقة، لكنها واجهت اختراقات وهجمات مُباغتة من الجماعات المسلحة (Bolarinwa, 2022, pp. 120–121). ووفقًا لتقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية عام 2022، فإنّ جهود نيجيريا تعاني من غياب الإصلاحات الهيكلية في قطاع الدفاع وضعف تمكين السّلطات المحلية، إضافة إلى اعتماد مفرط على الحلول العسكرية دون استراتيجية متكاملة شاملة تعالج الأسباب الجذرية للتطرّف الديني (International Crisis Group, 2016, pp. 5–6).

2. دور أمن الحدود ووحدات النخبة الكاميرونية والدعم الخارجي

اعتمدت الكاميرون على وحدات النخبة ممثّلة في اللواء التدخلي السّريع (BIR) منذ تصاعد تهديدات جماعة بوكو حرام شمال البلاد، حيث حصل هذا اللواء على تدريب عسكري ودعم تقني من كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتُعدّ الكاميرون اليوم من الدول القليلة في إفريقيا التي تُطبّق مقاربات أمن حدودي ديناميكية من خلال نقاط مراقبة متقدمة مزوّدة بطائرات مسيّرة، وأيضًا بالاعتماد على تشبيك ومشاركة المعلومات الاستخباراتية مع الشركاء الغربيين (Adela, 2023, p. 95).

وبالرغم من هذه الإجراءات، لا تزال المناطق الحدودية مثل «فوتوكول ودارك» عرضة لهجمات خاطفة، وهو ما يُشير إلى وجود فجوة بين البنية الأمنية ومخرجاتها الواقعية. وفي هذا السّياق، تُشير دراسة صادرة عام 2023 أنّ الكاميرون قد نجحت في إبطاء زخم جماعة بوكو حرام، لكنها لم تتمكن من تفكيك البيئة الاجتماعية التي تسمح بإعادة إنتاج التطرّف، خاصّة مع تفاقم البطالة والتمييز العرقي في المناطق الشّمالية (Idahosa, Ikhidero, & Egesi, 2023, p. 48).

3. هيكل وتمويل وتحدّيات قوة المهام المشتركة متعدّدة الجنسيات

تأسّست قوة المهام المشتركة متعدّدة الجنسيات بمشاركة كل من نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر وبنين، وبدعم من الاتحاد الإفريقي وشركاء دوليين، وتتمركز هذه القوة في العاصمة التشادية انجامينا، وتضمّ ما يُقارب 10000 عنصر موزعين على أربعة قطاعات عملياتية (Knowledge4Policy, 2019, para. 5). وبالرغم من أنّ هذه القوة تمثل نموذجًا ناذرًا في التعاون العسكري الإقليمي، إلا أنها تواجه عدّة تحدّيات، تتمثّل في ضعف التمويل المستدام، إذ غالبًا ما يتم الاعتماد على الدعم الخارجي غير المنتظم من الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعلها تعاني من ضعف وقصور على المستويات اللوجستية، كما تعاني هذه القوة من غياب القيادة الموحّدة الفعّالة، بسبب اختلاف العقائد العسكرية واللغة والتجهيزات بين الجيوش المشاركة في تشكيلها، وأخيرًا هناك تعقيد على مستوى الهياكل البيروقراطية المشَكّلة لهذه القوة، وهو ما يؤثر سلبًا على سرعة الاستجابة لتهديدات الجماعات المتطرفة واتخاذ القرار الميداني. وبحسب تحليل لمعهد الدراسات الأمنية الإفريقية فإنّ قوة المهام المشتركة متعدّدة الجنسيات قد فشلت في تحقيق أهداف استراتيجية واضحة، وظلت عاجزة عن احتواء التهديد داخل المناطق الرمادية على الحدود الثلاثية بين نيجيريا والكاميرون وتشاد (Lenshie et al., 2023, pp. 1468–1470).

4. أوجه القصور في المقاربات العسكرية

اعتمدت كل من نيجيريا والكاميرون على الحل العسكري كخيار أول، متجاهلة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تُسهم في تمدّد الجماعات المتطرّفة، وقد أدى هذا الخيار إلى تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل الاعتقالات العشوائية للمدنيين المشتبه بهم، واستخدام القوة المفرطة خلال تنفيذ العمليات العسكرية، بالإضافة إلى تدمير الممتلكات وقصف قرى بأكملها كردود فعل انتقامية على هجمات جماعة بوكو حرام التي انطلقت من تلك المناطق (Lenshie et al., 2023, pp. 1465–1468).

وقد وثّق تقرير صادر عن منظمة أمنيستي الدولية حالات اغتصاب وتعذيب واحتجاز خارج القانون في مراكز الجيش النيجيري في منطقة «مايدوغوري»، بالإضافة إلى إعدامات ميدانية دون محاكمة على يد وحدات لواء التدخل السريع الكاميرونية (Amnesty International, 2019). ويتبيّن أنّ الاستراتيجيات المعتمدة من قبل الحكومتين النيجيرية والكاميرونية لم تتضمّن أي خطط تنموية شاملة تستجيب لمطالب الفئات المهمّشة، وهو ما ساهم في تعزيز الخطاب المعادي للدولة في أوساط السّكان المحليين وتغذية بيئة الاستقطاب الفكري والديني لصالح جماعة بوكو حرام.

5. التباين بين التوجه المركزي والتمكين المحلي في مواجهة التهديد

توجد فجوة واضحة بين القرارات المتخذة في كل من العاصمة أبوجا والعاصمة ياوندي وبين احتجاجات السّكان المحليين الذين ينظرون إلى الدولة النيجيرية والكاميرونية ككيان بعيد ومجرّد، لا يُعير أهمّية لصوت القرى الحدودية، وقد أدّى هذا الوضع إلى انعدام الثّقة بين المدنيين والقوات الحكومية، كما منح مساحة لصعود الميليشيات العسكرية المحلية كبدائل أمنية موازية للدولة. وأظهرت دراسة ميدانية لباحثين نيجيريين صادرة في بداية عام 2025، أنّ التمكين المحلي ومشاركة المجتمعات المحلية في الأمن عبر لجان مجتمعية، قد أدى في حالات قليلة إلى تقليص النطاق الجغرافي لهجمات جماعة بوكو حرام (Abwage, Dangana, & Yakubu, 2025, p. 85).

وتعاني الاستجابات الأمنية في نيجيريا والكاميرون رغم كثافتها وعددها من أزمة في الرؤية البنيوية، حيث تتكرّر أخطاء الاستراتيجية العسكرية أحادية البُعد التي تركز على المواجهة المسلحة، وتغفل تبنّي مقاربات تدمج الأمن مع التنمية، وتفتقر كلا التجربتين إلى إصلاح أمني شفّاف وتعاني من غياب مأسسة الرقابة على القوات الأمنية، بالإضافة إلى عدم وجود استراتيجية استباقية شاملة تربط بين البُعد الاستخباراتي والتنموي والمحلي.

وانطلاقًا ممّا سبق، فإنّ الاستجابة الفعّالة لا تكمن في استخدام القوة المفرطة، بل في إعادة بناء عقد اجتماعي في المناطق الحدودية للبلدين، واستعادة ثقة السّكان المحليين من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والتعليم والبُنى التحتية الأساسية، ومن دون ذلك ستظل العمليات العسكرية مجرّد حل لحظي أمام تمدّد إيديولوجي متطرّف مرن يمتلك القابلية للتحوّر والتكاثر في الفراغات الأمنية والاجتماعية.

شكل (2): خريطة تحليلية لتقييم الاستجابات الأمنية ضد تهديدات جماعة بوكو حرام

Figure 2: Analytical map assessing security responses to threats posed by Boko Haram

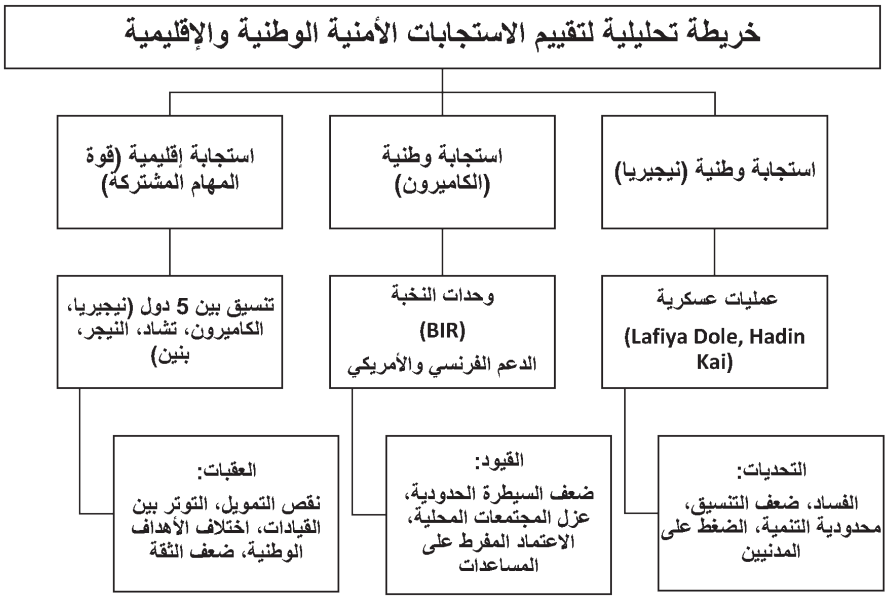

المصدر: من إعداد الباحث

خامسًا: مقاربة تكاملية مقترحة لمواجهة جماعة بوكو حرام

أظهرت التجربة الميدانية أنّ المقاربة الأمنية وحدها غير كافية للقضاء على جماعة بوكو حرام، وهو ما يستدعي بلورة استراتيجيات شاملة ومتكاملة، ويقتضي ذلك الجمع بين الأبعاد العسكرية والتنموية والسياسية والاجتماعية لمعالجة جذور التطرّف والعنف، ويهدف هذا المحور إلى استعراض بدائل استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التهديد الذي تشكله الجماعة.

1. نقد الاستجابات التقليدية: التركيز الأمني مقابل ضعف البنية الاجتماعية

لقد تمحورت أغلب الاستجابات النيجيرية والكاميرونية لمواجهة جماعة بوكو حرام حول المقاربات الأمنية الصّلبة، مثل العمليات العسكرية الواسعة والاعتماد على القوات المسلحة ووحدات النخبة، مع دعم محدود من القوى الأجنبية ممثّلة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من بعض النجاحات الميدانية المؤقتة إلا أنّ هذه المقاربات قد فشلت في القضاء على التهديد الذي تمثّله الجماعة أو تجفيف منابعها الاجتماعية والإيديولوجية.

وكشفت عدة دراسات نيجيرية ميدانية أنّ الاعتماد المفرط على القمع العسكري دون مواكبة ذلك بإصلاحات هيكلية في التعليم والعدالة والخدمات الاجتماعية، خلق فراغًا استغلته الجماعات المتطرّفة في التغلغل والتجنيد (Onuoha, 2021, p. 140)، كما أنّ الاستخدام المفرط للقوة غالبًا ما يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يغذي الخطاب الجهادي لجماعة بوكو حرام القائم على المظلومية.

2. ضرورة التكامل بين الأمن الصلب والأمن الناعم

إنّ مقاربة الأمن الشّامل تعني ضرورة الجمع بين الأدوات العسكرية والاستخباراتية من جهة، والسّياسات الاجتماعية والتربوية والتنموية من جهة أخرى، لأنّ الأمن الناعم يركز على معالجة الأسباب الجذرية التي تغذّي التطرّف الديني، المتمثّلة في الفقر والتهميش الاجتماعي وضعف مؤسّسات الدولة والجهل الديني. خصوصًا وأنّ معظم المنْظَمّين لجماعة بوكو حرام، لم تكن دوافعهم دينية بل تتعلق بالإقصاء الاقتصادي وغياب العدالة وسوء معاملة الجيش النيجيري لمناطقهم، وبالتالي فإنّ أي استراتيجية فعّالة يجب أن تدمج الأمن الصلب بالأمن الناعم في تكامل وظيفي (Onuoha, 2014, para. 7).

3. الحكم المحلي والمجتمع المدني ودوره في تعزيز الأمن الوقائي

غالبًا ما فشلت الحكومات المركزية في نيجيريا والكاميرون في فهم الديناميات المحلية التي تستغلها جماعة بوكو حرام، ونجد في المقابل أنّ الفاعلون المحليون مثل زعماء القبائل والعشائر والأئمة ومنظمات المجتمع المدني، يمتلكون القدرة على إنتاج خطاب مناهض للعنف ورصد التحوّلات الاجتماعية واحتواء النزاعات المتطرّفة في بداياتها.

وكمثال على ما سبق، أظهرت مبادرات مدنية محلية في ولايات مثل «بورنو ويوبي» شمال نيجيريا عن دور محوري في مكافحة التطرّف الديني، ونفس الأمر في أقصى شمال الكاميرون، حيث عملت منظمات مدنية عدّة على حملات توعية تربوية ودينية باستخدام اللغات المحلية التي يفهمها سكان المنطقة المستهدفة. ومن هنا فإنّ هدف القضاء على التطرّف الديني العنيف لا يمكن تحقيقه دون تمكين الفاعلين المحليين وتمويلهم وتدريبهم، مع نقل جزء من السّلطة المركزية والموارد إلى السّلطات المحلية لتعزيز استجاباتها الوقائية.

4. توظيف الإعلام المحلي والديني في مواجهة الخطاب الديني المتطرف

نجحت جماعة بوكو حرام في استغلال وسائل التواصل المحلي، مثل الإذاعات في المناطق القروية والمساجد وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل نشر خطابها الديني وتجنيد الأتباع، وفي المقابل فإنّ الخطاب المناهض للجماعة كان في الغالب نخبويًا وغير موجه للفئات الاجتماعية المستهدفة وغير مترجم للغات المحلية (Komey, 2018, p. 45).

إنّ استراتيجيات التواصل في مثل هذه الحالات يجب أن تتحول من الدفاع إلى الهجوم، وذلك من خلال تأسيس إذاعات محلية بلغة الكانوري ولغة الهوسا واللغة الفلانية، بالإضافة إلى إشراك الأئمة المعتدلين دينيًا في إنتاج محتوى ديني مضاد، يفضح الأكاذيب الدينية لجماعة بوكو حرام المتطرّفة، ويُعيد تعريف الجهاد والولاء بمعايير دينية صحيحة.

5. نماذج مقارنة في احتواء التمرّدات المسلحة

اعتمدت الحكومة الصومالية على مقاربة هجينة تجمع بين العمليات العسكرية المدعومة من قوات الاتحاد الإفريقي والمصالحة القبلية، بالإضافة إلى برامج رسمية من أجل إعادة دمج المقاتلين (Williams, 2018, p. 150)، وهو ما ساهم في تحقيق اختراقات ملموسة ضد حركة الشباب الإسلامية. كما كشفت التجربة في مالي عن محدودية التدخلات العسكرية الخارجية (الفرنسية) في حل التمرّدات، إذا لم ترافق بإصلاح سياسي محلي شامل، كما أدى غياب الثقة بين الدولة والمجتمعات الطوارقية إلى إعادة تكرار التمرّد المسلح (Thurston, 2020, p. 45). وتُقدّم تجربة «بانغسامورو» في الفيليبين نموذجًا متقدّمًا في منح الحكم الذاتي الذي أدى إلى تقليص التوترات المحلية، وساهم في نزع سلاح مجموعات مسلحة كانت تاريخيًا متمرّدة على السلطة المركزية (Espenschied, 2020).

إنّ ما يُميّز هذه التجارب المقارنة هو توفر الإرادة السياسية من أجل الانفتاح على مطالب المناطق المهمّشة، وأيضًا إشراك المجتمعات المحلية في الأمن والتربية والمصالحة، بالإضافة إلى التكامل بين الأمن والتنمية والمواطنة الفاعلة. إنّ الاستمرار في المقاربات الأمنية الأحادية لن يُنهي الخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام بل قد يُضاعفه، والمطلوب هو انتقال جذري نحو مقاربة شاملة تستند على أمن متكامل يجمع الصلب والناعم، وتمكين الفاعلين المحليين وتعزيز الحكم المحلي في مناطق النزاع، بالإضافة إلى بناء خطاب ديني إعلامي بديل يواجه الفكر الديني المتطرّف من داخله، وأخيرًا إدماج الدروس المستفادة من التجارب المقارنة لا سيّما ما يتعلق بإدارة التعدُّد الديني والإثني.

النتائج والتوصيات

1. النتائج

- بالرغم من الحملات الأمنية المكثّفة من قبل نيجيريا والكاميرون، لا تزال جماعة بوكو حرام وولاية غرب إفريقيا الإسلامية (ISWAP) تحتفظ بقدرات قتالية لشنّ هجمات خاصّة في المناطق الحدودية المفتوحة.
- لم يُضعف التركيز المفرط على العمليات العسكرية الجاذبية الإيديولوجية أو الاقتصادية لجماعة بوكو حرام وسط المجتمعات المحلية التي تعاني من الفقر والتهميش.
- تُشير البيانات الميدانية إلى أنّ جماعة بوكو حرام لا تزال تستغل المدارس القرآنية ومخيّمات اللاجئين والانتهاكات الأمنية، من أجل خطاب تعبوي فعّال يستهدف المجتمعات المحلية.
- بالرغم من وجود إطار قوة المهام المشتركة متعدّدة الجنسيات، إلّا أنّ التنسيق الاستخباراتي مازال هشًّا خاصة فيما يخص تبادل المعلومات والعمليات عبر الحدود.

2. التوصيات

- دمج برامج تعليم ديني معتدل بالشّراكة مع علماء محليين ومؤسسّات إسلامية وسطية مثل مؤسّسة محمد السادس للعلماء الأفارقة بالمملكة المغربية.
- إنشاء قاعدة بيانات إقليمية لتعزيز التكامل الاستخباراتي المشترك، تشمل كافة دول غرب إفريقيا، بهدف تبادل معلومات وبيانات المقاتلين السّابقين والمشتبه بهم.
- تدريب أئمة وخطباء المساجد في مناطق التمرّد على تفكيك الخطاب الديني المتطرف بأسلوب وسطي ومقنع، ويُمكن الاستفادة هنا من تجربة معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات بالمملكة المغربية.
- اعتماد سياسات العدالة الانتقالية مع العناصر المنشقة من جماعة بوكو حرام، والعمل على إدماجهم في المجتمع، وفي سياق الاستفادة من الممارسات الإقليمية الفضلى، يمكن الاستفادة من تطبيق تجربة برنامج «مصالحة» المتعلق بسجناء التطرّف والإرهاب بالمملكة المغربية، والذي هدف إلى تأهيل ودمج المدانين في قضايا الإرهاب ومساعدتهم على مراجعة وتصحيح أفكارهم الدينية المتطرّفة.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب

- المحمودي، م. س. ع. (2015). مناهج البحث العلمي. دار الكتب، صنعاء.
- Thurston, A. (2017). Boko Haram: The history of an African jihadist movement. Princeton University Press.
- Thurston, A. (2020). Jihadists of North Africa and the Sahel: Local Politics and Rebel Groups. Cambridge University Press.
- Williams, P. D. (2018). Fighting for peace in Somalia: A history and analysis of the African Union Mission (AMISOM), 2007–2017. Oxford University Press.

ثانيًا: الدوريات العلمية المحكّمة

- بشير، هـ. (2019). الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة جماعة بوكو حرام. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (3)..
- Abwage, S. T., Dangana, F. E., & Yakubu, D. A. (2025). Local governance and community participation in peacebuilding in Northern Nigeria. Journal of Public Administration and Social Welfare Research, 10(5), 75–90.
- Adela, G. (2023). Institutional counterinsurgency frameworks in the Lake Chad Basin: The case of the Multinational Joint Task Force against Boko Haram. Defense & Security Analysis, 39(1), 91–110.
- Agbiboa, D. E. (2013). Why Boko Haram Exists: The Relative Deprivation Perspective. African Conflict and Peacebuilding Review, 3(1), 144–157.
- Azubuike, C. F., Ojo, I. A., & Igboke, S. C. (2023). Non-state actors and international conflicts: A study of ISIS and Boko Haram. African Journal of Politics and Administrative Studies, 16(2).
- Auwalu, M. (2024). Substance abuse and Boko Haram insurgency in Nigeria: Unveiling the nexus in Adamawa and Borno States. Journal of Defence and Security Studies, 3(1 & 2).
- Baldwin, D. A. (1997). The concept of security. Review of International Studies, 23(1), 5–26. Accessed: July 15, 2025, https://2h.ae/pznn
- Bello, A. A., Bukar, K. W., & Yusuf Gazali, K. A. (2024). Assessing adverse effects of Boko Haram insurgency on educational infrastructure and learning resources in senior secondary schools of Yobe State,

Nigeria. African Journal of Educational Management, Teaching & Entrepreneurship Studies, 11(1), 256–263.

– Bolarinwa, B. O. (2022). Synergy in security: Evaluating the efficacy of collaborative strategies employed by the Armed Forces of Nigeria in countering violent extremism. African Defence Review, 18(3), 112–130.

– Espenschied, M. (2020). Security and post conflict reconstruction in Bangsamoro: Achieving sustainable change through community based policing. Oxford Political Review. Accessed: August 4, 2025, from https://2h.ae/VAYF

– Foyou, V. E., Ngwafu, P., Santoyo, M., & Ortiz, A. (2018). The Boko Haram insurgency and its impact on border security, trade and economic collaboration between Nigeria and Cameroon: An exploratory study. African Social Science Review, 9(1).

– Guillén, J., & Zulu, U. (2021). Combat injuries sustained by troops on counter terrorism and counter insurgency operations in Northeast Nigeria: Implications for intervention. Journal of Public Health and Epidemiology, 13(8), 450–459.

– Hofmann, C. (2012). Engaging non-state armed groups in humanitarian action. International Review of the Red Cross, 93(883), 649–672.

– Idahosa, S. O., Ikhidero, S. I., & Egesi, B. C. (2023). Regional security and threat dynamics: Lake Chad region in perspective. Asia & Africa Today, 60(6), 37–58.

– Komey, G. A. (2018). Boko Haram insurgency and the media in Nigeria: Reversing the narratives. African Conflict and Peacebuilding Review, 8(1), 32-56.

– Kpughe, L. M. (2017). Christian churches and the Boko Haram insurgency in Cameroon: Dilemmas and responses. Religions, 8(8), Article 145.

– Lenshie, N. E., Jacob, P. K., Ogbonna, C. N., Miapyen, B. S., Onuh, P., Idris, A., & Ezeibe, C. (2023). Multinational Joint Task Force's counterinsurgency in the Lake Chad Basin and consequences of Chadian exit for Northeast Nigeria. Small Wars & Insurgencies, 34(8), 1458–1485.

– Maza, K. D., Koldaş, U., & Aksit, S. (2020). Challenges of combating terrorist financing in the Lake Chad region: A case of Boko Haram. SAGE Open, 10(3).

– Mickler, D., Suleiman, M. D., & Maiangwa, B. (2019). "Weak State",

regional power, global player: Nigeria and the response to Boko Haram. African Security, 12(3–4), 272–299.

- Musa, A. (2025). Substance abuse and Boko Haram insurgency in Nigeria: Unveiling the nexus in Adamawa and Borno States. Journal of Defence and Security Studies, 3(1 & 2), 180–206.
- Manu, Y. A., Abdulkadir, M., & Isyaku, A. (2024). Boko Haram insurgency and socio economic impact on host communities in Adamawa and Borno States, Nigeria. Journal of Asian Geography, 3(1), 36–43.
- Ogbonnaya, U. M., Ogujiuba, K., & Stiegler, N. (2014). Terrorism in Nigeria: Implications of Boko Haram's movement for security and stability in the ECOWAS sub region. African Security Review, 23(2), 145–160.
- Onuoha, F. C. (2012). (Un)willing to die: Boko Haram and suicide terrorism in Nigeria. Al Jazeera Centre for Studies. Accessed: July 15, 2025, https://2h.ae/qkTh
- Onuoha, F. C. (2014a). Boko Haram and the evolving Salafi jihadist threat in Nigeria. African Security Review, 23(3), 237–249.
- Onuoha, F. C. (2014b). The Islamist challenge: Nigeria's Boko Haram crisis explained. African Security Review, 19(2), 54–67.
- Onuoha, F. C. (2021). Nigeria's counterinsurgency strategy and the Boko Haram crisis: The need for a comprehensive approach. African Security Review, 30(2), 132-150.
- Verjee, A., & Kwaja, C. M. A. (2021). Boko Haram, school abductions, and security discourse in Nigeria. Peace Review: A Journal of Social Justice, 33(3), 386–392.
- Warner, J., & Matfess, H. (2017). Exploding stereotypes: The operational value of suicide bombing in the Boko Haram insurgency. CTC Sentinel, 10(1), 1–7.
- Wyszomierski, L. E. (2015). Boko Haram and the discourse of mimicry: A critical discourse analysis of media explanations for Boko Haram's improved video propaganda quality. Critical Studies on Terrorism, 8(3), 503–515.
- Zenn, J. (2014). Boko Haram: Recruitment, finance and arms trafficking in the Lake Chad region. CTC Sentinel, 7(10), 5–10. https://2h.ae/ttsL
- Zenn, J. (2015, March 7). A Biography of Boko Haram and the Bayʿa to al Baghdadi. Combating Terrorism Center at West Point. Accessed: August 1, 2025, https://2h.ae/ssLf

ثالثًا: تقارير المنظمات الدولية

- Amnesty International. (2019, April). Nigeria: Children and women face sexual violence in Borno prisons. Amnesty International. Accessed: July 5, 2025, https://2h.ae/MGcw
- European Union's Knowledge4Policy. (2019). Multinational Joint Task Force (MNJTF) against Boko Haram. Knowledge4Policy. Accessed: July 4, 2025, https://2h.ae/hTRs
- Human Rights Watch. (2015). World Report 2015: Nigeria – Violence and displacement under Boko Haram. Human Rights Watch. Accessed: July 3, 2025, https://2h.ae/uQrR
- Human Rights Watch. (2021). World Report 2021: Cameroon – Attacks in the Far North by Boko Haram. In World Report (country chapter). Accessed: August 2, 2025, https://2h.ae/EEeq
- Human Rights Watch. (2024, April 11). Nigeria: 10 Years After Chibok, Schoolchildren Still at Risk. Human Rights Watch. Accessed: August 2, 2025, https://2h.ae/nHji
- International Crisis Group. (2016, 6 June). Nigeria: The challenge of military reform (Africa Report No. 237). International Crisis Group. Accessed: August 3, 2025, https://2h.ae/nsHR
- International Crisis Group. (2016, November 16). Cameroon: Confronting the Boko Haram Crisis (Africa Report No. 238). International Crisis Group. Accessed: July 10, 2025, https://2h.ae/BUrV
- UN Resident Coordinator. (2019, August 1). 'Boko Haram killed 27,000 civilians, 24 aid workers in 10 years'. The Guardian Nigeria. Accessed: July 10, 2025, https://2h.ae/DLRp
- UNHCR. (2018, April 20). UNHCR alarmed by continuing forced returns of Nigerians by Cameroon. UNHCR News. Accessed: August 3, 2025, https://2h.ae/gNeV
- UNHCR – The UN Refugee Agency. (2014, November 12). Nigerian refugees arrive in Cameroon fleeing fighting in Mubi. Accessed: August 2, 2025, https://2h.ae/BEPZ
- U.S. Department of State. (2016). Country Reports on Terrorism 2015 – Cameroon: attempted raid on Kolofata military base. In Country Reports on Terrorism 2015 (p. 34). U.S. Department of State. Accessed: August 2, 2025, https://2h.ae/HOgz

رابعًا: مصادر صحفية

- Al Jazeera. (2018, May 2). Nigeria mosque attack death toll rises to 86. Al Jazeera. Accessed: August 2, 2025, https://2h.ae/yCIc
- Agha Nwi Fru, & Hoinathy, R. (2022, October 26). Kidnapping for ransom on the rise in North Cameroon. ISS Today. Institute for Security Studies. Accessed: July 3, 2025, https://2h.ae/ULnI